The Levant

WWW.THELEVANTNEWS.COM

أغسطس 2020 م - 1441 هـ | العدد 14

The Levant News Media International - London جريدة شهرية تصدرها مؤسسة

المؤسس والمدير العام: ثائر عبد العزيز الحاجي | مدير التحرير: شيار خليل

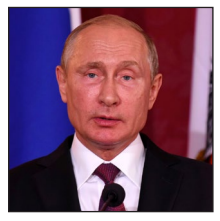

سوريا ساحة تنافس أميركي- روسي

الصفحة: 3

"كواتم الصوت" الإيرانية تغتال أحد الوطنيين العراقيين

الصفحة: 4

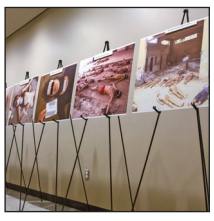

عن صور قيصر وليس عن القانون

الصفحة: 14

انتهاكات الغنوشي المستمرة في تونس

الصفحة: 6

تركيا تتحدّى العالم المسيحي بآيا صوفيا

أردوغان يتفقد التجهيزات في آيا صوفيا في إسطنبول

توجّهت بداية يوليو الجاري، محكمة تركية لعقد جلسة بغية النظر بدعوى تسعى لتحويل متحف آيا صوفيا في إسطنبول، الذي يعود تاريخه إلى القرن السادس الميلادي، والتي تمتّعت بشأن كبير في الإمبراطوريتين، البيزنطية المسيحية والعثمانية الإسلامية، إذ كان مبنى آيا صوفيا أبرز كنيسة في المسيحية على مدى 900 عام، ثم أضحى من أعظم المساجد على مدار 500 عام، بعد السيطرة العثمانية على إسطنبول.

ومنذ وصول أردوغان إلى الحكم عام 2003، تعدّدت النشاطات ذات الطابع الإسلامي، التي تقام داخل آيا صوفيا، إذ يتلى القرآن في بعض المناسبات داخل المتحف.

وفي العاشر من يوليو، سنّت أعلى محكمة إدارية في تركيا، قراراً ينزع صفة «المتحف» عن كاتدرائية «آيا صوفيا»، وهو ما يفسح المجال أمام تحويل المنشاة التاريخية إلى مسجد مرة أخرى، وأتى اتخاذ القرار التركي، على الرغم من تنبيه مسؤولين أميركيين وفرنسيين وروسيين ويونانيين، بجانب معارضة رجال كنائس لتلك الخطوة.

ويشير معارضون في تركيا أنّ الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، الذي دافع عن تلك الخطوة، يهدف إلى استمالة المحافظين، من خلال تلك الخطوة، ويردف هؤلاء أنّ أردوغان يسعى إلى صرف النظر عن الإخفاقات الاقتصادية في البلاد، وتصوير ذلك القرار بخصوص آيا صوفيا على أنّه إنجاز.

وقد أثار أردوغان قضية تحويل آيا صوفيا إلى مسجد، قبيل الانتخابات البلدية، في 2019، إلا أنّ العدالة والتنمية تلقّى ضربات موجعة أفقدته بلدية إسطنبول، أكبر مدن البلاد.

نظنز تكشفُ هشاشةَ النظامِ الإيراني

ذكرت طهران، في الثاني من يوليو الماضي، أنّ «حادثاً» أدّى إلى تدمير مبنى قيد الإنشاء، بالقرب من محطة نظنز للطاقة النووية، حيث توجد مرافق نظنز تحت الأرض، على عمق حوالي 7.6 أمتار من الخرسانة، لتوفير حماية من الغارات الجوية، وهو من بين المواقع التي تراقبها الوكالة الدولية للطاقة الذرية، عقب اتفاق إيران النووي مع القوى العالمية.

وفي الخامس من يوليو، قالت هيئة الطاقة الذرية الإيرانية، إنّ الحادث الذي شهدته منشأة نظنز لتخصيب اليورانيوم ، حصل في وحدة لإنتاج أجهزة الطرد المركزي من الجيل المتطور، وخرّبت معدات دقيقة، تستعمل في صناعة أجهزة الطرد المركزي المتطورة، المستخدمة في تخصيب اليورانيوم، مشدداً أنّ المعدّات لم تعد قابلة للاستخدام.

فيما اتهمت وكالة «نور نيوز»_ المقربة من الحرس الثوري الإيراني_ إسرائيل بالمسؤولية عن الحريق الذي اندلع في مجمع نظنز النووي، وهو ما ذهبت إليه صحيفة «نيويورك تايمز»، في السادس من يوليو، عندما قالت إنّ سبب الحادث الذي تعرّضت له وحدة قيد البناء في مفاعل نظنز النووي في إيران، الأسبوع الماضي، كان عملية تخريب نظمتها إسرائيل باستعمال عبوة ناسفة.

الحربُ العالميةُ الثالثةُ بين واشنطن وبكين

ذكر وزير الدفاع الأمريكي، مارك إسبر، في الثاني والعشرين من يوليو الماضي، أنّ بلاده تحضّر قواتها عبر آسيا لمواجهة ممكنة مع بكين، في إطار تصاعد الخلاف بين الجانبين، فيما ذكرت، الناطقة باسم الخارجية الصينية هوا تشون ينغ، أنّ السفارة الصينية في واشنطن تلقّت تهديدات بتفجير وقتل موظفين فيها، محملةً السلطات الأمريكية مسؤولية ذلك.

ووجهت هوا كذلك اتهاماً للسفارة الأمريكية في بكين بـ«مهاجمة» النظام السياسي الصيني، داعيةً الولايات المتحدة للتراجع عن قرارها، مهددة باتخاذ إجراءات تعقيباً على ذلك، فيما أمهلت الولايات المتحدة بكين 72 ساعة لإغلاق قنصليتها في هيوستن، وسط اتهامات بضلوع مسؤولين صينيين في أنشطة تجسس.

وأتى ذلك، استكمالاً للخلاف المتصاعد بين الجانبين، حيث أعلن البيت الأبيض، في السابع عشر من ذات الشهر، أنّ الرئيس الأمريكي دونالد ترامب «لا يستبعد أيّ شيء» فيما يتعلق بالصين، ما دفع وزارة الخارجية الصينية، لاعتبار المسؤولين الأمريكيين قد «فقدوا عقولهم وجنّ جنونهم» في تعاملهم مع بكين، وذلك بعد فرض واشنطن المزيد من العقوبات، على ثاني أكبر اقتصاد في العالم.

الرئيس الصيني شي جين بينغ ونظيره الأمريكي دونالد ترامب

انتخابات «مجلس الشعب» السوري.. بين تعنّت النظام والإدانات الدولية

لا يدّخر النظام السوري جهداً في إظهار عدم مبالاته بالرأي العام العالمي، والتأكيد على أنّه ماضٍ في النهج القمعي الذي اختطّه لنفسه منذ تأسيسه، وحتى اليوم، على الرغم من العقوبات الدولية، التي تفرض عليها، والتي كان آخرها عقوبات قيصر، التي شملت رئيس النظام السوري بشار الأسد وزوجته، وشخصيات مقرّبة من العائلة الحاكمة.

حيث أجرى النظام في سوريا انتخابات برلمانية، مؤخراً، رغم التأكيد المتكرّر على ضرورة التزامه بالمسار التفاوضي، وقرار مجلس الأمن 2254، ضارباً بعرض الحائط كلّ الجهود الدولية الرامية إلى تفعيل عمل اللجنة الدستورية؛ هذه الانتخابات التي لاقت مقاطعة من قبل الإدارة الذاتية، التي أكّدت على كونها غير معنيّة بالأمر، فيما حصد حزب البعث، وقائمة «الجبهة الوطنية التقدّمية» الحليفة له، العدد الأكبر من الأصوات، كما جرت العادة، وعلى الرغم من تعديل الدستور السوري عام 2012، والذي لم يعد بموجبه «حزب البعث العربي الاشتراكي»، قائداً للدولة والمجتمع.

كما رفع عدد من مرشحي محافظة درعا المستقلين إلى البرلمان "مجلس الشعب" السوري، شكوى بعد إعلان النتائج النهائية، طاعنين بصحة نتائج الانتخابات التي شارك فيها قتلى ومهاجرين ومفقودين، حسب روايتهم، واتّهموا رؤساء اللجان الانتخابية والمندوبين على صناديق الاقتراع بتلقّي "رشى مالية مقابل تزوير النتائج، وزيادة أعداد الناخبين استناداً إلى قوائم توزيع الإغاثة". وأشاروا أيضاً إلى "التدخل الأمني بشكل غير مباشر بتوجيه العملية الانتخابية"، إضافة إلى أن مراكز الاقتراع في مناطق "داعش" والفصائل المعارضة "رجحت النتائج" لصالح مرشحين محددين.

ولم تتعدّ نسبة المشاركة في الانتخابات 33%، فيما فاز حزب "البعث" الحاكم وحلفاؤه في قائمة "الجبهة الوطنية" بـ177 مقعداً من أصل 250 مقعداً.

من جهتها، أعلنت الإدارة الذاتية لشمال وشرقي سوريا قبيل إجراء انتخابات «مجلس الشعب السوري»، أن انتخابات مجلس الشعب لا تعني الإدارة الذاتية "لا من قريب ولا من بعيد"، وأعلن عن عدم وجود صناديق اقتراع في مناطق الإدارة الذاتية.

في سياق متصل، اعتبرت الناطقة باسم وزارة الخارجية الروسية، ماريا زاخاروفا، ولدى سؤالها عن الموقف الروسي حيال الاستحقاق الانتخابي لمجلس الشعب في سوريا، أنّه من المبكر الحكم على الانتخابات، حيث قالت أن "الانتخابات البرلمانية مهمة للحفاظ على الاستقرار في البلاد"، قبل أن تعقب بجملة لافتة، حيث قالت إنه "من السابق لأوانه تقييم هذه الانتخابات قبل معرفة نتائجها".

وبحسب صحيفة زافترا الروسية، فقد عملت موسكو بشكل "هادئ وبعيداً من الأضواء"، لـ"تحسين شكل هذه الانتخابات" عبر التأثير لسحب ترشيح عدد من الشخصيات "المحسوبة" على إيران، أو التي برزت أسماؤها في لوائح العقوبات الدولية بشكل قوي.

غير أن وسائل الإعلام في معرض تشكيكها بالانتخابات اعتبرت أن الاستحقاق الانتخابي "خطوة سياسية التفافية على القرارات الدولية"، وتناولت "عدم شرعية" الاستحقاق، انطلاقاً من تقديرات بأن "نسبة المشاركين في الانتخابات لن تتعدى 10 في المائة من العدد الإجمالي للناخبين"، مع التحذير بأنه "لن تكون هناك أي شرعية برلمانية أو رئاسية من دون التعديلات الدستورية".

فيما يتعلّق بالموقف الأمريكي، فقد أعربت الخارجية الأمريكية عن استيائها من الخطوة التي أقدم عليها نظام الأسد، من خلال إجراء انتخابات تشريعية وصفتها بـ"المريبة"، و"غير النزيهة".

واعتبرت الخارجية الأمريكية أن بشار الأسد يسعى إلى تقديم هذه الانتخابات المريبة على أنها نجاح ضد التآمر الغربي المزعوم، لكنها في الواقع مجرد انتخابات أخرى في سلسلة طويلة من الاقتراعات التي يديرها الأسد، وهي غير حرة، وليس لدى الشعب السوري خيار حقيقي فيها".

وسلّط بيان الخارجية الأمريكية الضوء على حرمان السوريين المقيمين خارج البلاد، الذين يشكلون ما يقرب من ربع سكان سوريا، قبل الثورة، بالتصويت. معتبراً أن الحرمان يشمل السكان المحرومون أكثر من 5 ملايين لاجئ، طردوا من البلاد بسبب حرب النظام التي لا هوادة فيها، ضد مواطنيه.

وتجدر الإشارة إلى أن الخارجية الأمريكية أعلنت أن المجتمع الدولي سوف ينظر إلى هذه الانتخابات المزورة على حقيقتها، إلى أن يسمح نظام الأسد وحكومته بإجراء انتخابات عادلة، مشيرة إلى أن الانتخابات الحرة والنزيهة في سوريا، ينبغي أن تتمّ على أساس قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2254، الذي يقضي بإجراء الانتخابات تحت إشراف الأمم المتحدة، وبمشاركة جميع السوريين بمن فيهم سوريو الشتات المؤهلون للمشاركة".

صنع في سوريا.. شحنة المخدّرات الأكبر عالمياً

تعدّدت الأنباء التي تتناول الكشف عن شحنات مخدّرات مصدرها سوريا، في مختلف بقاع العالم، خلال السنوات الأخيرة. آخر هذه الأنباء كانت شحنة الكبتاغون المكتشفة مؤخراً في إيطاليا، والتي قيل أنّ مصدرها تنظيم داعش، الذي ينتشر في البادية السورية، مسيطراً على المعابر الحدودية مع دول ثلاث، هي الأردن، العراق، وتركيا.

وكانت بعض التقارير الإعلامية المنشورة قد سلّطت الضوء، على نتائج تحقيقات جرت في إيطاليا قبل نحو أربعة أعوام، تحدّثت عن صلةٍ تربط بين تنظيم داعش والمافيا الإيطالية. هذا وحصلت ليفانت نيوز على معلومات تسهم في الكشف عن صلة الوصل بين تنظيم داعش والمافيا الإيطالية، والتي تيسّر هذا النوع من الصفقات المشبوهة.

حيث علمت ليفانت نيوز من مصادر موثوقة بأنّه رغم ما تمّ تداوله حول مسؤولية داعش عن شحنة المخدّرات، التي وصفت بأنّها الأكبر عالمياً، فقد تبيّن أن المسؤولين عنها هما شخصان يدعيان "خ.ف"، و"ع. خ"، وهما يتبعان للفرقة الرابعة و حزب الله.

وقد جرى ترميز أسماء الشخصين حرصاً على سير التحقيقات التي تجريها السلطات الإيطالية، سيما وأن الشخصين المذكورين أعلاه، معروفان بأنشطتهما المشبوهة، ومسؤوليتهما عن تجارة المخدرات ودعم النظام .

وبحسب مصادر ليفانت نيوز الخاصة، فإنّ "خ.ف"، هو عبارة عن عميل مزدوج، كان يعمل كرجل أعمال في سوريا، و لكنه في الأصل تاجر مخدرات، و مخبر معروف من قبل اندلاع الثورة، كما أوضحت مصادرنا أن "خ.ف" عنده ميليشا في حمص و دمشق، و هو المسؤول عّن قتل الصحفية الامريكية ماري كولفن، في بابا عمرو.

أما "ع.خ" فهو مسؤول عّن المخدرات في الشرق الاوسط، بحسب مصادر ليفانت نيوز، وكل الصفقات تتم عن طريقه، كما أنه صلة الوصل مع حزب الله، والسعودية، وتركيا، وأوروبا فيما يختص بالمخدرات.

شحنة المخدّرات

إلى ذلك، أوضحت مصادر ليفانت نيوز أن المافيا الروسية هي المسؤولية عن تمويل هذا النوع من النشاطات، ويشرف عليها بشكل مباشر كلّ من سامر الأسد، وغسان بلال مدير مكتب ماهر الأسد.

فيما كانت ليفانت نيوز، قد نشرت قبل نحو عام تقريراً من دمشق، العاصمة السورية، حول وقوف حزب الله، وراء عمليات بيع وترويج المخدرات في سوريا، وقلنا أنّه يتم في دمشق الترويج للمخدرات بشكل منفلت،

دون أية مخاوف وبطرق مافيوية شديدة المركزية والترابط، تشمل الضباط مسؤولي مكافحة المخدرات والدوريات العامة المخصصة لتلك المهمات.

فبالإضافة إلى المروجين الكبار والصغار من بقايا شبيحة السنوات السابقة الذين قاتلوا في أرياف العاصمة وقادوا حملات التشبيح والتعفيش الكبرى وجمعوا الثروات والأموال الطائلة، وأقاموا علاقات خاصة مع قادة المليشيات العاملة في أرياف العاصمة، وبالتحديد القادة الميدانيين لحزب الله اللبناني الذين يسيطرون على أغلب المفاصل الجغرافية في دمشق وريفها.

وجاء في شهادة لأحد طلبة جامعة دمشق، أنّه "تنتشر ظاهرة بيع المخدرات (الحشيش) في جامعة دمشق بشكل شبه علني، حيث يشرف أعضاء من اتحاد الطلبة مرتبطين بأجهزة أمنية على تلك العمليات".

كما أضاف الطالب وقتها: "يتبع هؤلاء إلى ميليشيات حزب الله، الذين يقومون بتوزيع المواد "الحشيش" على المراكز الأساسية لهم في المعاهد والكليات، مع تخصيص نسبة ربح لهم أثناء البيع، وبالطبع إدارة الجامعات والكليات على علم بذلك، ولكن سلطة الإدارات الأمنية ورجال حزب الله هنا أقوى منهم".

وبحسب الطالب عينه: "لا تتوقف الأمور عند عناصر حزب الله، فثمة ضباط من قيادة الفرقة الرابعة وحواجزها على طريق لبنان سوريا يسهّلون دخول تلك المواد إلى دمشق، وبنسب مادية معينة". شحنة المخدّرات

وكانت كل تلك العمليات المنسقة تتمركز في جنوب العاصمة، حيث منطقة السيدة زينب المركز الرئيسي لميليشيات حزب الله، إضافة إلى المربعات الأمنية الخاصة بحزب الله اللبناني في ضواحي دمشق، ومنها تنطلق عمليات التوزيع الواسعة وإدارتها على مستوى دمشق وكل الريف.

ليس مستغرباً أن تتضارب الأنباء حول مصدر شحنات المخدرات، فالحواجز نفسها التي تدخل النفط المكرّر بدائياً من قبل تنظيم داعش، مسؤولة عن التبادل التجاري في مجال المخدّرات، ومع المحاولات الحثيثة للميليشيات الإيرانية والنظام، الهيمنة على كل المعابر الدولية، والتمدّد المريب بشكل متزامن للميليشيات الإيرانية بالتزامن مع تنظيم داعش، والتنافس الدموي الحاصل بين الفرقة الرابعة والفيلق الخامس، تتّضح الصورة، بأنّ داعش وحزب الله حوّلا سوريا إلى ثقب أسود في العالم، لتكون منطلقاً للتجارة المشبوهة في كل بقاع الأرض.

من اجتماع بين الرئيس الأمريكي دونالد ترمب ونظيره الروسي فلاديمير بوتين

سوريا ساحة تنافس أميركي- روسي

اعداد
طه عبدالواحد

حاولت روسيا طيلة السنوات الماضية، استغلال الأزمة السورية كملف رئيسي، يمكن أن يشكل التعاون فيه وحوله، بدايةً لـ"شراكة ندية" تنشدها مع الولايات المتحدة منذ انهيار الاتحاد السوفياتي، في التسعينيات.

إلا أنّ البيت الأبيض في عهد إدارة أوباما، ومن ثم إدارة دونالد ترامب، يتعاطى مع هذه الرغبة الروسية وفق نهج ثابت، يقوم على القبول بتعاون يخدم مصالح الولايات المتحدة وحلفائها في المنطقة، ويحول دون تفرد الروس في الملف السوري، وإبقاء نفوذهم الذي عززوه في سوريا وعبرها، إقليمياً، ضمن مجال التأثير الأميركي الفعال. ويظهر كذلك نهج ثابت تبنته إدارات متعاقبة، منذ بوش الابن وحتى ترامب، في التخلص من معاهدات إستراتيجية روسية -أميركية، يؤدي انهيارها إلى "تدهور تراكمي" في العلاقات مع روسيا، سيصل قريبا مرحلة "الذروة"، وستكون له دون شك تداعياته على الوضع في سوريا.

التعاون فقط لضمان سلامة النظام وأمن إسرائيل

كما كانت عليه الحال في عهدإدارة أوباما، تتجنب إدارة ترامب تعاوناً شاملاً مع روسيا في سوريا. وكانت هناك محطات تعاون محدودة طيلة السنوات الماضية، في مقدمتها الاتفاق الروسي_الأميركي، عام 2013، حول تدمير الترسانة الكيماوية السورية، الذي أنقذ النظام من ضربة أميركية، عقاباً على مجزرة الغوطة ذلك العام. وفي عهد أوباما أيضاً، جرى توقيع اتفاق وقف إطلاق النار عام 2016، لكنه سرعان ما انهار. ومن ثم في عهد ترمب جاء الاتفاق حول إقامة منطقة خفض تصعيد جنوب غرب سوريا، لإبعاد القوات الإيرانية عن تلك المنطقة، وهو اتفاق مرتبط، أولاً وأخيراً، بحرص مشترك على أمن إسرائيل. ويبقى التفاهم عام 2015 حول التنسيق لمنع الحوادث خلال العمليات في سوريا اتفاقاً وحيداً في سوريا، يستمر العمل بموجبه بين الروس والأميركيين.

ترمب ملتزم بسياسة التخلّص من قيود المعاهدات الإستراتيجية

النهج الموحد في سياسات الإدارات الأميركية السابقة، لم يقتصر على تعاطيها مع رغبة روسيا في تعاون حول سوريا، بل وشمل كذلك مجال المعاهدات الإستراتيجية. إذ يتجه الرئيس الأميركي، على ما يبدو، نحو الانسحاب من معاهدة "ستارت3-" للحد من الأسلحة الهجومية الإستراتيجية، التي وقعها الرئيسان، الأميركي، باراك أوباما، والروسي، دميتري ميدفيديف، في أبريل / نيسان عام 2010، لمدة عشر سنوات، وتنتهي شتاء العام القادم. ولا يرفض ترمب توقيع معاهدة جديدة بديلة، أو تمديد الحالة، لكن شرط أن تنضم الصين إليها، وهو ما ترفضه بكين. هذا الموقف عزز قناعة المسؤولين الروس، بأنّ البيت الأبيض سينسحب العام القادم من المعاهدة، دون وضع بديل عنها. وبذلك يكون ترامب قد أنجز ما بدأ به بوش الابن، الذي أعلن عام 2001، عن انسحاب الولايات المتحدة من معاهدة الحد من الصواريخ البالستية المضادة للصواريخ. وشكل القرار الأميركي حينها خطوة أولى في نهج التخلص من معاهدات حددت معالم المشهد الدولي. ولأن تلك الخطوة أدت إلى تغيرات جذرية في بنية الأمن في أوروبا، انهارت في عهد إدارة أوباما معاهدة إستراتيجية ثانية، هي اتفاقية القوات التقليدية في أوروبا، التي انسحبت روسيا منها عام 2015، بعد أن رفض الغرب طلباً روسيا بتعديل تلك الاتفاقية على ضوء نشر مكونات الدرع الصاروخية الأميركية في أوروبا، وانضمام غالبية دول حلف وارسو سابقاً إلى حلف الناتو.

أما معاهدة الحد من الصواريخ متوسطة وقصيرة المدى، التي وقعها الرئيسان الأميركي، دونالد ريغان، والسوفياتي ميخائيل غورباتشوف، نهاية عام 1987، فقد أخذت تسير نحو نهايتها على خلفية التوتر بين موسكو وواشنطن، في عهد بوش الابن، بسبب "الدرع الصاروخية. بعد ذلك، في عهد أوباما تبادلت موسكو وواشنطن الاتهامات بانتهاك المعاهدة. واستمر الوضع على حاله، حتى عهد ترمب، الذي أعلن في أغسطس/ آب 2019 عن انسحاب بلاده من تلك المعاهدة، وردت روسيا بخطوة مماثلة. ولم يبقَ حالياً سوى معاهدة "ستارت3-"، ومع انتهاء صلاحيتها شتاء 2021، سيدخل العالم مرحلة جديدة، تغيب فيها ضوابط الأمن الإستراتيجي، وتفتح نحو تجدد المواجهة وسباق التسلح بين القوى الكبرى.

سوريا ساحة مواجهة أميركية - روسية

عندما أرسلت روسيا مجموعة من قواتها إلى سوريا، قالت إنّ الهدف التصدي للإرهاب، لكنها في واقع الأمر استفادت من الحدث لتحصل أخيراً على موقع مشرف على المتوسط. ويبدو أنّها تستعد الآن لإعداد قواعدها، بما يتناسب مع "المهام الإستراتيجية"، التي ستفرضها تطورات المرحلة القادمة. وأعلنت عزمها توقيع بروتوكولاً إضافياً مع النظام السوري، يسمح بتوسيع قواعدها، الجوية في حميميم، والبحرية في طرطوس. ويرى مراقبون أنّ الهدف هو تعزيز قدرة تلك القواعد، لتعزيز، والحفاظ على، النفوذ الروسي في الشرق الأوسط. أما الهدف الأكثر أهمية، فهو تحسين القدرات التقنية القتالية والأمنية لتلك القواعد، بما يؤهلها للعب دور في الحد من قدرة الأسطول الأميركي السادس على التحكم المطلق بالوضع في البحر الأبيض المتوسط، ومضائقه ذات الأهمية الإستراتيجية لروسيا، عسكرياً وتجارياً.

كما تعمل روسيا على ترتيب الوضع في جنوب غربي سوريا، لتكون القوة الوحيدة صاحبة النفوذ هناك، وهي تعلم تماما أنّ تلك المنطقة، كانت وما تزال وستبقى، مفتاحاً رئيسياً للحوار مع واشنطن، نظراً لارتباطها بأمن إسرائيل. في موازاة ذلك ما تزال روسيا تحاول الحصول على نفوذ شرق وشمال شرق سوريا، لضمان خط اتصال مباشر من قزوين، عبر إيران، والعراق، وصولاً إلى سوريا. ضمن هذه الترتيبات، يبدو أنّ موسكو لن تتعجل في موضوع الوجود الإيراني في سوريا، وقد تكتفي بتقييده ووضعه تحت إشرافها بشكل أو بآخر، لكنها بكل الأحوال لن تذهب إلى استئصاله نهائياً.

في المقابل، تعمل الولايات المتحدة على تعزيز الاستقرار في مناطق نفوذها، وتوسيع تلك المناطق. حيث انخرطت، أخيراً، بشكل فعال في الحوار الكردي-الكردي، وفي ترتيب الوضع في مناطق "قسد"، وسط تسريبات حول حوار، بإشراف ودفع أميركيين، لحل الخلافات مع تركيا، وتطبيع علاقاتها مع القوى الكردية في شمال شرق وشمال سوريا. ولا يستبعد أنّها تسعى عبر هذا كله إلى أن تكون المسيطرة بشكل تام على الحدود، وتشكيل طوق يمتد من قاعدتها في التنف عند المثلث الحدودي السوري-الأردني- العراقي، وحتى مناطق شمال شرق سوريا. فضلاً عن ذلك، فإنّ هذا الطوق الأميركي سيحرم، أو ربما يعرقل على أقل تقدير، أي محاولة روسية لمد شبكات أنابيب نفط من الخليج وحتى المتوسط.

ومن غير الواضح، بعد، كيف سينعكس هذا كله على مستقبل الوضع في سوريا، لكن من شبه المؤكد أنّ تأثير "التوتر الإستراتيجي" بين موسكو وواشنطن، سيكون حاضراً بقوة خلال التسوية السياسية للأزمة السورية، وستكون بصماته حاضرة في طبيعتها وتفاصيلها.

"كواتم الصوت" الإيرانية تغتال أحد الوطنيين العراقيين

اعداد
مرهف دويدري

"عصابات الكواتم" ما زالت "تسرح وتمرح" في العراق وسط عجز السلطات عن وضع حد لتلك العمليات التي وزّعت الرعب بين صفوف العراقيين على اختلاف انتماءاتهم، فلا صوت يعلو فوق صوت الكاتم، الذي بات هو سيد المشهد منذ فترة ليست بقصيرة، لكن فيما يبدو أن الحكومات المتعاقبة لم تستطع السيطرة على هذا المسلسل الطويل مشكلاً أكبر التحديات لأي حكومة تدير شؤون العراق.

ليس خفياً على أحد أن العراق يُحكم من قبل نظام الملالي الإيراني الذي يقدم دعماً لا محدود وبشكل مباشر لنظام ملالي عراقي غير معلن عبر الأحزاب الدينية التي تتبع بشكل مباشر للمرشد الإيراني، والتي تحميها كتائب مسلحة موالية بشكل كامل للمرشد، تأخذ أوامرها من وكلاء المرشد في العراق، على الرغم من وجود هذه الكتائب ضمن ما يعرف بالحشد الشعبي الذي يتبع لمكتب رئيس الوزراء الذي يشغل منصب القائد الأعلى للقوات المسلحة العراقية.

ولعل العراقيون أصبحوا على يقين تام، أن انتقاد إيران والولي الفقيه وخلايا الصواريخ التي تنتقم لمقتل قائد الحرس الثوري الإيراني "قاسم سليماني"؛ هي خطوط حمراء وضعها السلاح الذي وجهته هذه الكتائب غلى صدور المتظاهرين الذين خرجوا بسبب الوضع الاقتصادي المتردي وسيطرة إيران على مفاصل الدولة، أو قد يكون كاتم صوت ينهي حياة من بدأ يعمل على توعية العراقيين حول الخطر الإيراني الذي استهلك كل شيء في العراق وبات العراقيين على حافة الجوع.

اغتيل المحلل السياسي والخبير في الجماعات المتشددة، "هشام الهاشمي"، وسط العاصمة بغداد، قرب منزله في حي زيونة، حيث كشفت تسجيلات كاميرات المراقبة أن مسلحين مجهولين يستقلون دراجات نارية أطلقوا الرصاص من أسلحة كاتمة للصوت على الهاشمي ولاذوا بالفرار، حيث فارق الهاشمي الحياة متأثراً بإصابات بالغة في الرأس والصدر، في مستشفى ابن النفيس، وسط العاصمة العراقية.

من هو "هاشم الهاشمي" الذي أرّق المليشيات؟

هشام الهاشمي من مواليد بغداد عام (1973)، وهو مؤرخ وباحث في الشؤون الأمنية والإستراتيجية والجماعات المتطرفة، ومختص بملف تنظيم داعش وأنصارها وكان متابع للجماعات الإسلامية العراقية منذ عام 1997، وعَمِل في تحقيق المخطوطات التراثية الفقهية والحديثية، مع أن تحصيله الأكاديمي بكالوريوس إدارة واقتصاد من قسم الإحصاء، لكن الهاشمي دأب على الدفاع عن سلطة القانون والدولة في مواقع التواصل الاجتماعي، وهو خبير أمني معتمد من قبل وسائل الإعلام العربية والعالمية وعدد من جامعات ودور البحث في العالم.

وللهاشمي عدة كتب تناولت التطرف، وكرّس سنوات طويلة من حياته لمكافحة التطرف وداعش، مما عرضه لكثير من التهديدات من قبل التنظيمات المتطرفة.

وحصل الهاشمي، على الإجازة العلمية في الحديث النبوي الشريف، ولديهِ اهتمام بتاريخ الحافظ الذهبي، واعتقل وحكم عليهِ بالسجن من قبل نظام صدام حسين، ثم خرج من السجن عام 2002، وبعد غزو العراق عام 2003 انصرف إلى العمل في الصحافة، وبدأ يشارك في كتابة التقارير والوثائقيات مع الصحف والقنوات الأجنبية، وبدأ يكتب مدونة عن خريطة الجماعات المسلحة في العراق، والجماعات المتطرفة تحكم على الهاشمي بأحكام مختلفة، منها الردة والعمالة بسبب مواقفه المناهضة لهم، ويعد الهاشمي أول من أماط اللثام عن قيادات تنظيم الدولة – داعش في كُلٍ من العراق و سوريا، حيث نشر أسماء ومعلومات تخص قيادات التنظيم وآلية عملهم.

مسلسل الاغتيلات الطويل في العراق

وفي توقيت مثير للاستغراب يتزامن مع كل انتفاضة شعبية في العراق، وعلى مدى السنوات العشرة الأخيرة تبرز ظاهرة الاغتيالات، لتصبح علامة مميزة لها، إلا أن ما نشهده في هذه الانتفاضة التي قرر فيها العراقيون تولي أمر بلدهم بأنفسهم هو الأشد سعة وعنفاً. هذه الاغتيالات تستهدف الناشطين في الانتفاضة، وتستهدف الإعلاميين الذين ينقلون الصور الحية عنها، فالمنتمون لهذين العنوانين أوجعوا ويوجعون الطبقة السياسية التي تحتفظ بمواقعها بكتائب الاغتيال المزودة بالكواتم وبالسكاكين، والتي نجحت في سرقة الدولة واختراق أجهزتها الأمنية، وأصبحت تتحكم بمداخلها ومخارجها.

الهاشمي يفضح إرهاب وكلاء إيران في العراق

كثيراً ما كان ينتقد الهاشمي الميليشيات الموالية لإيران في العراق، وقال الهاشمي في إحدى المقابلات التلفزيونية إن "الميليشيات العراقية الموالية لإيران ظلت تتمرد وتعمل خارج قرارات الدولة حتى في عهد حكومة عادل عبد المهدي الذي وصف عناصرها بأنهم خارجين عن القانون وإرهابيين"، مؤكداً إنه "من الأولى كان تنفيذ عملية القبض على خلية الدورة من قبل أمن الحشد الشعبي، لكن انعدام الثقة دفع الكاظمي إلى تكليف قوات مكافحة الإرهاب بتنفيذ المهمة"، وذلك تعليقاً على اعتقال عناصر من حزب الله في العراق، معتبراً أن اعتقال الكاظمي لخلية الدورة الصغيرة هو بمثابة "رسالة للفصائل الكبرى وما خلّفها من سياسيين وأحزاب كبرى".

وقبل بضعة ساعات من الاغتيال أطل الخبير الأمني العراقي "هشام الهاشمي" في مقابلة متلفزة عبر محطة محلية انتقد فيها ما أسماه "خلايا الكاتيوشا" التي تطلق الصواريخ وتهاجم البعثات الديبلوماسية في العراق، ورأى أن هذه الجماعات المتمردة تتحدى سلطة القانون والقوات المسلحة العراقية وهي معروفة بأسمائها ومستمرة في التهديد والتحدي والمواجهة مع الدولة العراقية.

من أمن العقاب.. يهدد ويقتل بدم بارد

تلقى "هشام الهاشمي" عدة تهديدات من المليشيات الموالية للعراق ولعل أشدها وضوحاً تلك التي تلقاها من المسؤول الأمني لكتائب حزب الله العراقي (الإرهابي) الموالي لإيران، و في حديث هاتفي مع أحد أصدقائه الصحفيين – والذي لم يعلن اسمه بسبب الخوف من الاغتيال- أبلغه الهاشمي قبل أقل من أسبوعين على اغتياله، بتلقيه بشكل دوري تهديدات بالقتل، مؤكداً الصحفي أن المسؤول الأمني لميليشيا كتائب حزب الله، "أبو علي العسكري"، دأب على تهديده، وقد قال له حرفياً في آخر رسالة تهديد عبر الهاتف "سوف أقتلك في منزلك".

في محادثة أخرى قال صديق الهاشمي غيث التميمي، المقيم في لندن عبر حسابه الرسمي في موقع تويتر، عن محادثة جرت بينه وبين الهاشمي قبل تعرضه للاغتيال، تكشف تلقي الأخير تهديدات بالقتل من ميليشيات حزب الله العراقي. ومن المعروف أن شخصية "أبو علي العسكري" غير معروفة حتى الآن، لكن وسائل الإعلام العراقية تتعامل مع حسابه على تويتر على أنه ممثل لميليشيا كتائب حزب الله في العراق، بمعنى أن هذا الحساب هو القاتل المأجور عند المرشد الإيراني.

وكان قد تحدث الهاشمي لإحدى القنوات التلفزيونية بعد تلقي رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي تهديدات من العسكري؛ قال حينها إن "القدرة العسكرية والقانونية والمالية متوفرة للكاظمي إذا أراد لكنه لا يمتلك إرادة سياسية كافية لإنهاء تمرد وتحدي الفصائل".

كعادة القتلة لا يجيدون لغة الحوار مع المفكرين والمثقفين،ليكون الصراع فكرياً وعبر عرض وجهات النظر، فالقتلة لا يجيدون سوى لغة القتل والموت لإسكات الصوت بكاتم الصوت الحربي، متناسين او ربما يجهلون أن ضحاياهم تركوا خلفهم إرثاً كبيراً سيبقى يلاحقهم مدى الحياة عبر أجيال باتت تعمل بشكل فعلي على إنهاء هؤلاء القتلة طار الزمان أم قصر.

إيران والمسيرة الطويلة لتصفية معارضيها في الخارج

من الجلّي أنّ العقليّة الإقصائيّة الحاكمة في إيران متماثلة، مستنتسخة من ذاتها، مهما اختلفت الأسماء والألقاب التي تحكم، إذ تبقى تابعة للولي الفقيه، وساعية إلى نشر ما تعتبره "ثورة إسلامية"، أيّاً كانت السبل إلى ذلك، بما فيها التخلّص من المعارضين في منافيهم التي أجبروا على اللجوء إليها لتجنب المقصلة، إذ لا تهدأ الأخيرة ليلاً أو نهاراً على مدار العام في طهران.

وفي الصدد، ليس مستغرباً أنّ أساليب النظام الإيراني للتخلّص من معارضيه لم تتبدل منذ أن تقلّد "نظام الملالي" الحكم في العام 1979، حيث تواصل السلطات الإيرانيّة مساعيها للتخلّص من معارضيها، عبر اغتيالهم وتصفيتهم الجسدية، وعليه لم يكن مستغرباً ما تعرّض له "صادق زارزا"، ممثل "الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني"، في التاسع عشر من يونيو الجاري، عندما تعرّض لمحاولة اغتيال بـ15 طعنة بالسكين في مدينة ليوردان الهولندية.

اغتيال خال زارزا.. عبد الرحمن قاسملو

وقد عرض ناشطون مقطعاً مصوراً بيّن "زارزا" مضرجاً بدمائه في داخل سيارته، فيما شدّدت أسرته أنّ الهجوم ذو دوافع سياسية، حيث كان "صادق زارزا" على "قائمة الإرهاب" التي أقرّها النظام الإيراني، بينما كان المهاجم مواطناً إيرانياً قادماً لهولندا بذريعة إكمال برنامج دراسي في الطب، وقد جرى اعتقاله عقب تنفيذه محاولة الاغتيال التي من المؤكد قد ظنّ بأنّه قد فعلها، بعد الطعنات الـ15.

لكن "زارزا" الذي كان قد فرّ من إيران في الثمانينات، كان محظوظاً فيما يبدو، إذ بقي على قيد الحياة، رغم أنّه سيفقد إحدى عينه غالباً بحكم الإصابة، إذ لم تصل طهران، هذه المرة، لما كانت قد خطّطت له، رغم أنّها ذات خبرة كبيرة في هذا المجال، حيث قامت بالعديد من الاغتيالات على الأراضي الأوروبية، ومنها في هولندا، التي طردت، عام 2018، اثنين من الدبلوماسيين الإيرانيين، بتهمة التورّط مع أجهزة الاستخبارات الإيرانية في اغتيال اثنين من المعارضين، أحدهما محمد رضا صمدي كلاهي المقرب من منظمة "مجاهدي خلق" الذي قُتل في مدينة ألميره قرب العاصمة أمستردام، عام 2015، والآخر القيادي الأهوازي، أحمد مولى النيسي، الذي اغتيل أمام منزله في مدينة لاهاي الهولندية، في 2017.

وفي السياق، أصدر "المعهد الكُردي للدراسات والبحوث في هولندا" في العشرين من يونيو، تصريحاً إعلامياً حول محاولة الاغتيال، قال فيها: "شهدت هولندا محاولة اغتيال ممثل حزب الديمقراطي الكُردستاني الإيراني في هولندا، السيد صادق زرزا، وهو ابن شقيقة الزعيم الكُردي السابق، الشهيد عبد الرحمن قاسملو، الذي نُفذت عملية اغتياله في فيينا، عاصمة النمسا، سنة 1989".

أما عن "قاسملو"، فذلك حديث آخر، فرحيل الرجل شكّل انتكاسة كبيرة لكامل الحركة الكُردية في إيران، ولعلّ اغتياله كان من الأسباب التي شرذمت صفوفهم، وقسّمتهم إلى أحزاب متناحرة في كثير من الأوقات، وهو صلب ما كانت تطلبه طهران.

حيث تم اغتيال الدكتور "عبد الرحمن قاسملو"، وهو رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني، آنذاك، في العاصمة النمساوية فيينا، في 13 تموز 1989 مع اثنين من رفاقه، على أيدي عناصر من المخابرات الإيرانية، فيما تقول المصادر الكُردية، أنّ أوامر الاغتيال كانت قد صدرت مباشرة من "هاشمي أحمد رفسنجاني" الذي شغل مختلف المناصب بما في ذلك رئاسة البرلمان ورئاسة الجمهورية، لدورتين متتاليتين، والرئيس الإيراني السابق "محمود أحمدي نجاد"، فيما تشير الأطراف الكردية إلى امتلاك حكومة النمسا كل الأدلة الجنائية والثبوتية بتورّط "نجاد" بتلك الجريمة، إذ تم استدراج الدكتور "قاسملو" لإجراء مفاوضات مع الجانب الإيراني، لكن تم اغتياله بدلاً من التفاوض معه.

من "صادق زارزا" إلى "صادق شرفكندي"

وعقب جريمة اغتيال الدكتور قاسملو ورفيقيه، جرى اغتيال الشخصية التي نابت عنه، وهو "صادق شرفكندي" الذي كان يشغل بدوره منصب الأمين العام لحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني، إذ تمّت عملية الاغتيال في برلين، في 17 أيلول للعام 1992، مع ثلاثة من مساعديه، على أيدي عناصر المخابرات الإيرانية، الذين استطاعوا الهروب والاختفاء، دون أن يتعرّضوا للملاحقة من قبل الأجهزة المختصة في ألمانيا، حيث لم يتمّ اتخاذ أي اجراءات ذات مغزى، باستثناء الصخب الإعلامي والتنديد الخجول ضد عناصر الجريمة.

وجرى عقبها إقفال الملف الجنائي دون معرفة الجناة أو ملاحقتهم بشكل جاد ومؤثر وفعال، حيث تقول المصادر الكردية، إنّه كانت توجد أيادٍ قوية ومؤثرة من قبل أطراف حكومية إيرانية، وقفت بقوة وراء عملية الاغتيال تلك، ليضحى الجناة بعيدين عن العدالة والقصاص منهم، رغم أنّه لن يشفع لمقتل هؤلاء، سوى محاسبة النظام الإيراني بأسره، كما هو الحال اليوم مع العقوبات الأمريكية عليه، والتي بدأت تفقده قيمة عملته، التي أضحت في الحضيض.

الكُرد وحقوقهم في إيران

ويقاتل كل من "الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني" و"الحزب الديمقراطي الكردستاني (إيران)" إلى جانب حزب الحياة الحرة، وأحزاب كُردية أخرى في إيران، للمطالبة بحقوق شعبهم، والتي تختلف الرؤى حولها، وتندرج من "الحكم الذاتي" إلى "الفيدرالية"

عبد الرحمن قاسملو

وصولاً إلى "الاستقلال"، فيما تشير المصادر الإعلامية، إلى أنّ عدد الأكراد يبلغ في إيران حوالي 9 ملايين نسمة، حيث يقطنون في المحافظات الغربية المجاورة لتركيا وكُردستان العراق.

ولا يبدو أنّ مسيرة الدماء التي خطّتها السلطات الإيرانية بحقّ معارضيها قابلة للإصلاح أو الترميم، فالسلطة التي تعتمد على القتل للتخلص من معارضين على بعد آلاف الكيلومترات، تدرك جيداً أنّ وجودها قائم على الحديد والنار، وهي زائلة بزواله، أو بوجود قوة أكبر منه، ليبقى الرهان الأهم على مواصلة الضغوط على طهران، إلى أن ترضخ للقانون الدولي، وتنهي عقوداً من الاستبداد الديني المقيت.

بعد حرائق منشآتها.. مشروع إيران النووي في خطر

ما يزال سرّ الحرائق المتتابعة التي طالت منشآت إيرانية، في الآونة الأخيرة، يحيّر المراقبين الذين يتابعون آخر التطورات بهذا الشأن، سيما وأنها تزامنت مع تصريحات حادة اللهجة من قبل الإدارة الأمريكية، تجاه النشاط النووي الإيراني.

وكانت تقارير صحفية نشرت مؤخراً، قد رجّحت أنّ سبب االحوادث التي تعرّضت لها عدة منشآت إيرانية، يعود إلى عملية نفذها الموساد الإسرائيلي عام 2018، والتي حصل بموجبها على وثائق سرّية إيرانية.

وبدأت سلسلة الحرائق والتفجيرات، في 26 حزيران/ يونيو الماضي، بانفجار ضخم، ضرب موقع بارشين العسكري، والذي أضاء سماء العاصمة الإيرانية طهران، ليتبعه عدّة حرائق ضربت كلاً من ميناء بوشهر، ومنشأة نطنز النووية، بالتزامن مع الحريق في مصانع الألمنيوم في مدينة لامرد، جنوب إيران

وحول ما إذا كانت حادثة منشأة نطنز قد جرت مصادفة أو أنها مفتعلة، كانت صحيفة "نيويورك تايمز" قد نقلت عن عضو في الحرس الثوري الإيراني قوله إن "شخصاً ما نقل قنبلة إلى المبنى"، في حين حمّل مسؤول استخبارات شرق أوسطي متابع لهذا الملف إسرائيل مسؤولية الهجوم.

ويعتقد أن يؤدي حادث منشأة نطنز إلى إبطاء عملية تصنيع أجهزة طرد مركزي متطوّرة لإنتاج اليورانيوم المخصّب، حيث أنّه كان مقرّراً أن تنتج هذه المنشأة المزيد من أجهزة الطرد المركزي المتطوّرة.

كما وقعت مجموعة حرائق في مناطق متفرقة من إيران، في الفترة الماضية، من بينها انفجار خزان للغاز المسال عقب اندلاع حريق فيه، بمحطة لإنتاج الغاز المسال في مدينة "كاويان فريمان" الصناعية، قرب مدينة مشهد في إقليم خراسان.

يضاف إليها حرائق طالت مجمعاً للبتروكيماويات، في المنطقة الاقتصادية الخاصة في معشور، جنوب الأهواز، ومحطة الزرقان للطاقة الكهربائية في الأهواز بسبب انفجار المحولات.

يأتي هذا التصعيد بعد أن عمدت إيران إلى رفع جميع القيود على أنشطة البحث والتطوير بخصوص تخصيب اليورانيوم، وبدء تطوير أجهزة طرد مركزي أكثر كفاءة، وذلك رداً على ما اعتبرته فشلاً للمجتمع الدولي في حماية الاتفاق، لا سيما بعد الانسحاب الأميركي منه، وإعادة فرض عقوبات عليها.

وبالعودة إلى تقرير «جيروزاليم بوست» الإسرائيلية، فإن من بين الأسباب المحتملة لتنفيذ هذه العمليات في الوقت الحالي، تسارع إيران في العمل ببرنامجها النووي، والتصويت المرتقب في الأمم المتحدة على رفع الحظر على الأسلحة المفروض على إيران، والأجواء السياسية في الولايات المتحدة، ورغبة طهران في عدم إظهار أي رد فعل، في الوقت الحالي، قد يغضب المرشح الرئاسي، جو بايدن، لو فاز في الانتخابات الرئاسية المقبلة.

في السياق ذاته، كانت الصحيفة نفسها قد اعتبرت أن سلسلة الحوادث الأخيرة، التي لا يعرف الجهة المسؤولة عنها تحديداً، تبعث برسالة «تحذير واضحة» للنظام الإيراني، مفادها أنها «معرّضة للخطر، وأن أكثر مرافقها حساسية يمكن الوصول إليها واختراقها، وأن تلك المرافق، التي يشتبه في استخدامها لتعزيز برنامجها النووي والصواريخ البالستية، يمكن أن تتضرر بشدة».

وتجدر الإشارة إلى أن رئيس المخابرات الإسرائيلي السابق، شاباتاي شافيت، كان قد تنبّأ في مقابلة، قبل أسابيع، بقيام إيران بتطوير قنبلة نووية «خلال أشهر» مشيراً إلى أن الإيرانيين قاموا «بعد انسحاب، واشنطن، من الاتفاق النووي بتخصيب اليورانيوم الكافي لقنبلة واحدة على الأقل، وفي غضون بضعة أشهر سوف يفجرون النبأ».

وكانت إسرائيل قد تمكّنت عام 2018 من الحصول على نصف طن من السجلات السرية التي توثق المشروع النووي الإيراني، وزوّدت وكالة المخابرات الإسرائيلية (الموساد) لاحقاً، الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بالعديد من تلك السجلات، مع العديد من الأدلة الجديدة التي قد تخفيها إيران عن المعدّات والمواد الخام المحظورة.

هل باتت انتهاكات الغنوشي المستمرة عبئاً على تونس؟!

رئيس حركة النهضة التونسية راشد الغنوشي

تحوّلت أخطاء حركة النهضة التونسية التي تتبع فكرياً لتنظيم الإخوان المسلمين، إلى كرة ثلج كبيرة تهوي بالحركة إلى مصير بات مجهولاً، وربما الخروج من الحياة السياسية بسبب تصرفات رئيسها راشد الغنوشي، والذي استطاع عبر إبعاد قيادات الصف الأول والمؤسسين من التفرد بقرار الحركة، وتحولت بشكل أو آخر إلى ملك شخصي يديره كأي (شركة) يجني من ورائها الأرباح التي ظهرت للعلن بشكل كبير ما جعل برلمانيين تونسيين ومواطنين يوجهون استجواباً لرئيس البرلمان راشد الغنوشي للكشف عن مصدر ثروته غير المنطقي.

بالمقابل أصبحت جبهة المعارضة لبقاء الغنوشي على رأس البرلمان التونسي واسعة ضمن صفوف الأحزاب التونسية، التي تملك كتلاً وازنة في البرلمان ما يعني أن الغنوشي بات مستقبله السياسي على المحك خاصة وأن مكتب البرلمان رفض إدراج لائحة تصنيف الإخوان منظمة إرهابية ضمن جدول أعمال المجلس، حيث يتكون مكتب البرلمان من رئيس المجلس ونائبيه و10 أعضاء من مختلف الكتل، ومن مهامه إقرار جدول أعمال الجلسات العامة، وضبط أجندة عمل المجلس. فيما يعمل الحزب الدستوري الحر على الوقوف في وجه رئيس البرلمان الذي يواجه عريضة سحب الثقة من أعضاء البرلمان، مؤكداً أن كتلة الدستوري الحر قررت الاعتصام داخل البرلمان ومنع الغنوشي من الالتحاق بمكتبه الرئاسي داخل البرلمان لحين طرح إجراءات حجب الثقة حيث يرى الدستوري الحر في بقاء الغنوشي على رأس البرلمان خطراً على الأمن القومي وتهديداً لمصالح تونس، وفتح الباب للتمكين الإخواني من مفاصل الدولة التونسية.

الغنوشي على المحك.. هل ينجح البرلمان بعزل رئيسه؟

تحالفت عدة كتل برلمانية من أجل العمل على صوغ عريضة للشروع في إجراءات سحب الثقة من رئيس البرلمان وزعيم حركة النهضة في تونس راشد الغنوشي، حيث اتهمته هذه الكتل بتجاوز صلاحياته كرئيس للبرلمان والتدخل في السياسة الخارجية للبلاد التي هي من مهام رئيس الجمهورية وهو ما يتعارض مع فصل السلطات، الذي يحاول الغنوشي فرض هيمنته عليها من خلال علاقته الوثيقة بتنظيم الإخوان المسلمين ودعمهم في ليبيا عبر دعم حكومة الوفاق في أكثر من مناسبة، وهو ما يعرّض تونس للغرق في المستنقع الليبي والذي تحاول الدولة التونسية تحييد نفسها عنه والوقوف إلى جانب المجتمع الدولي للوصول إلى حل سياسي في البلد الغارق بالصراعات منذ عام 2011.

وكانت قد اتفقت الكتلة الديمقراطية وهي عبارة عن 40 مقعداً، وكتلة تحيا تونس 14 مقعداً، وكتل الإصلاح الوطني 15 مقعداً، والكتلة الوطنية 9 مقاعد، على جمع التوقيعات الضرورية لتقديم لائحة من أجل سحب الثقة من رئيس البرلمان راشد الغنوشي، وذلك "بعدما طفح الكيل من ممارسات وتحركات الغنوشي المشبوهة وقفزه على صلاحيات رئيس الجمهورية ومحاولته لعب دور خارجي لتنفيذ أجندة تنظيم الإخوان في الداخل، وكذلك لوجود تداخل بين نشاطه الحزبي ومسؤولياته البرلمانية".

برلمانيون تونسيون للغنوشي: "من أين لك هذا؟"

أطلق عدد من النشطاء السياسيين والشخصيات الأكاديمية التونسية العريضة الشعبية تحت شعار "من أين لك هذا؟" وذلك من أجل التثبت من مصادر تمويل حركة النهضة ومصادر ثراء رئيسها في الفترة التي تلت ثورة يناير 2011 وكان لها دور كبير في تغلغل الحركة الإسلامية في الحكم في تونس.

جاء في نص العريضة الإلكترونية المطالبة بالتحقيق في ثروة الغنوشي، (نحن، المواطنات والمواطنين التونسيين الممضين أسفله، نطالب بالتدقيق في ثروة السيد راشد الغنوشي رئيس مجلس النواب ورئيس حزب حركة النهضة وإحداث لجنة مستقلة للتدقيق في الثّروات. عاد السيد راشد الغنوشي إلى تونس في 30 جانفي/كانون الثاني/يناير 2011 و لم يعرف له نشاطًا قبل هذا التاريخ أو بعده إلا في المجال السياسي)، مؤكدين (ورغم عدم ممارسته لأي عمل اقتصادي أو تجاري فإن السيد راشد الغنوشي قد أصبح في ظرف التسع سنوات الأخيرة من أثرى أثرياء تونس، وقد قدرت مصادر إعلامية ثروته بمليار دولار في حين تتحدث مصادر إعلامية اخرى عن مبلغ يساوي 8 أضعاف هذا الرقم، أي ما يعادل خمس ميزانية الدولة التونسية، فكيف له بهذه الثروة؟).

ويحيط الغموض في تونس بمصدر ثراء الغنوشي وعائلته الفاحش، حيث يمتلك قصوراً وعقارات في مناطق راقية وسيارات فخمة تثير الريبة حول طرق الحصول على كل هذه الأموال الطائلة وهوية الجهات المانحة في وقت تمر فيه تونس بأزمة اقتصادية حادة تعود أغلب أسبابها إلى تفشي الفساد في الدولة والمجتمع وكثرة التمويلات الأجنبية المشبوهة للأحزاب بعنوان العمل الخيري والجمعياتي، وشملت مطالب التدقيق في مصادر الثروات المشبوهة في تونس بالإضافة إلى الغنوشي، شخصيات أخرى من حركة النهضة مثل نورالدين البحيري ومحمد بن سالم، ونجل الغنوشي وبناته وأصهاره.

الغنوشي.. هل يقطع اليد التي أوصلته لرئاسة البرلمان؟

تقدمت كتلة الحزب الدستوري الحر بالبرلمان التونسي بلائحة تدعو الحكومة الى إعلان تصنيف الإخوان المسلمين منظمة إرهابية رسمياً، واعتبار كل شخص طبيعي أو معنوي تونسي له ارتباطات مع التنظيم، مرتكباً لجريمة إرهابية طبقاً لقانون مكافحة الإرهاب، لكن مكتب مجلس البرلمان التونسي رفض تمرير اللائحة في بيان صادر عنه، وفسر المكتب سبب عدم تمرير اللائحة "بمخالفتها لمقتضيات خاتمة الفقرة الأولى من الفصل 141 من النظام الداخلي للمجلس بحكم أن ما تتضمنه من طلب تصنيف جريمة إرهابية جديدة يدخل في مجال التشريع"، وبترجيح كفة الرافضين لتمرير اللائحة في مكتب البرلمان حيث سقطت بتصويت 5 نواب في مقابل 6 آخرين، بعد تصويت حزب قلب تونس بقيادة رجل الأعمال نبيل القروي لصالح إسقاط اللائحة.

ويرى مراقبون أن تورط قلب تونس في إسقاط اللائحة قبل مرورها إلى الجلسة العامة يأتي في إطار تحالف جديد مع تيارات الإسلام السياسي سواء النهضة أو ائتلاف الكرامة خاصة وأن الحركة الإخوانية تضغط على حكومة إلياس الفخفاخ لضم قلب تونس، وكان قد اعتبر النائب عن حركة النهضة سيّد الفرجاني أن اللائحة المقدمة لتصنيف جماعة الإخوان كتنظيم إرهابي هي مجرد إضاعة للوقت"، مضيفاً أن هذا الملف لا يهم تونس وهو عبارة على العمل على أجندات خارجية ومواضيع تافهة وساذجة"، حيث يأتي دفاع قيادات من النهضة على تنظيم الإخوان نظراً لعلاقاتهم الوطيدة حيث استقبل الإسلاميون في تونس بعد الثورة قيادات إخوانية عديدة بعضها شديد التطرف على غرار الداعية وجدي غنيم.

ربما ليس من السهولة بمكان إزاحة راشد الغنوشي من رئاسة البرلمان التونسي وهو يحظى بأغلبية بسيطة داخل البرلمان وتحالفه مع بعض الأحزاب، إلا أنه بات من الواضح انكسار شوكة حركة النهضة التي تغلّف نشاطاتها المشبوهة بغلاف الدين الذي يحظى بتأييد كبير في مجتمع مسلم، ما يعني أن حركة النهضة ستخسر حاضنتها الشعبية المخدوعة، وقد تخرج من الحياة السياسية فيما لو دخلت الانتخابات، وهو ما تخشاه الحركة وما يبرر الانشقاقات والاستقالات من الحركة، وفي تصريح يعتبر الأكثر وضوحاً من داخل الحركة عندما قال أحد أعضائها أن الحركة يمكن لها ان تستمر دون الغنوشي، وهذا بؤكد تململ حتى أنباء النهضة من رئيسها الطاغية.

مغامرة تركية عسكرية جديدة في اليمن.. من يدفع الثمن؟

رشا عمار

صعّد تيار "الدوحة والإخوان" الذي يعمل لصالح الأجندة التركية في اليمن هجومه السياسي والإعلامي، خلال الفترة الماضية، لمحاولة عرقلة مساعي التهدئة والمصالحة التي تجري في العاصمة السعودية، الرياض.

ووفق مصادر مطلعة، تحدّثت لعدة صحف يمنية، يسعى إخوان اليمن الممولين قطرياً إلى زعزعة الاستقرار في عدة محافظات، أبرزها، شبوة وتعز، بهدف تقويض مساعي التحالف العربي الذي تقوده السعودية، وتستهدف تصحيح مسار الحكومة المعترف بها دولياً، وإنشاء حكومة جديدة تتفق مع مخرجات اتفاق الرياض الذي وقعت عليه الأطراف اليمنية، في تشرين الثاني/نوفمبر العام الماضي، مع العمل على إصلاح مؤسسي شامل لجميع القطاعات في البلاد.

تركيا تخطّط للتدخل العسكري باليمن

وأجمعت مصادر، تحدّثت لـ"ليفانت"، بشكل منفصل، على أنّ إصلاح المنظومة الحكومية يتعارض بالأساس مع مصالح اللوبي التركي الإخواني في البلاد، حيث تسعى الجماعة جاهدة لتمديد عمر الصراع، لتهيئة الفرصة للرئيس التركي لفرض نفوذه وسيطرته على الموارد الاقتصادية، وفي مقدمتها ميناء الحديدة، الذي يعد نقطة إستراتيجية هامة جداً على خريطة المخطط التوسعي التركي. ورجّح تقرير صادر عن مركز "بيسا" للدراسات الإستراتيجية، عزم تركيا الدفع بقوات عسكرية في اليمن بهدف السيطرة على مضيق باب المندب وبحر العرب، بمساعدة الإخوان.

وقالت إيرينا تسوكرمان، المحامية الأمريكية المتخصصة في شؤون الأمن القومي وحقوق الإنسان، في تقريرها، إنّ أنشطة تركيا في اليمن ترتكز على المناطق الساحلية الثلاث، محذّرة من أنّه تبقى النقاط الإستراتيجية في باب المندب، وخليج عدن، محط أطماع عدّة دول في مقدمتها إيران وروسيا.

ويقول السياسي اليمني، محمد الفقيه، القيادي بحزب المؤتمر الشعبي، ومدير مكتب الرئيس السابق، إنّ نجاح المشاورات التي تجري في الوقت الحالي في الرياض، سوف يفرض واقعاً جديداً على المعادلة اليمنية، وسينهي تأثير التيار المناهض للإصلاح داخل الحكومة أو المنتمين لجماعة الإخوان، وبالرغم من أنّ هذه الإجراءات تنحاز للشعب اليمني، وتعجّل إنهاء حالة الحرب المشتعلة، منذ سنوات، وأنهكت البلاد والعباد، إلا أنّها لا ترضي هوى جماعة الإخوان التي تسعى بكامل قوتها، منذ العام 2011 لإشعال الصراع بهدف تحقيق الأطماع الخارجية، سواء من تركيا أو إيران.

ويوضّح الفقيه في حديث مع "ليفانت"، أنّ الرئيس التركي، رجب أردوغان، يسعى عبر الأذرع الإخوانية من أبناء جماعته، إلى بسط نفوذ سياسي واستخباراتي في اليمن، والسيطرة على عدة مناطق حيوية في البلاد، أهمها ميناء الحديدة القريب من مضيق باب المندب، على بحر العرب، حيث يتركّز النشاط التركي على ثلاث مناطق ساحلية رئيسة، وهي شبوة وسقطرى وتعز، وأيضاً السيطرة على عدة محافظات يمنية بهدف تشكيل قوة على الأرض، لاستهداف التحالف العربي الذي تقوده السعودية.

وعن احتمالية التدخل العسكري التركي في البلاد، يقول الفقيه، إنّ الأمر غير مستبعد خاصة أنّ سياسة أردوغان أصبحت تتسم بالمغامرة ومحاولة تحقيق الأطماع دون حساب الخسائر، لكنه أكد أنّ الطبيعة الجغرافية والتاريخية لبلاده ستجعل التدخل التركي أشبه بمحاولة انتحار ، مستشهداً بالوقائع التاريخية التي تمكن فيها الشعب اليمني من هزيمة الأتراك وطردهم من البلاد.

تسليح الإخوان

ويؤكد السياسي اليمني، أنّ تركيا عملت على تسليح إخوان اليمن، منذ بداية الأزمة، وقطر موّلت ذلك، وفي سبيل ضرب التحالف العربي، تحالفَ الإخوان مع جماعة الحوثي، التابعة لإيران، واستنزفوا البلاد، بحرب تجاوزت عامها العاشر، من أجل نهب ثرواتها.

وأورد تقرير منشور في صحيفة العرب اللندنية، تحت عنوان "تحركات تركية حذرة لإيجاد موقع قدم على السواحل اليمنية"، نهاية الأسبوع الماضي، دلائل حول زيادة النشاط التركي في اليمن، خلال الأشهر الماضية، ومؤشرات على رغبة أنقرة لاستثمار الملف اليمني لاستهداف التحالف العربي الذي تقوده السعودية.

كما نقل التقرير عن مصادر خاصة رصد تمويلات قطرية ضخمة لعناصر الإخوان، خاصة المتواجدين بالحكومة أو بالمناصب التنفيذية للدولة، لتصعيد الأحداث بهدف ابتزاز السعودية والضغط على عدة دول عربية.

وفي آذار/ مارس الماضي، نشرت عدّة صحف يمنية تقارير تفيد بتشكيل تحالف قطري إيراني تركي، لاستهداف السعودية ودول التحالف العربي. كما تحدّث المحلل السياسي السعودي، خالد الزعتر، عن المؤامرة القطرية التركية لاستهداف التحالف في اليمن، مؤكداً أنّ ذراعها لتنفيذ ذلك، هو حزب الإصلاح اليمني، الذراع السياسية لجماعة الإخوان.

تحالف مشبوه بين تركيا وإيران وأطماع تاريخية

ويقول الحقوقي اليمني محمد علاو، إنّ تركيا عزّزت من نفوذها في اليمن، خلال الفترة الماضية، في سياق المشروع التوسعي الذي يسعى الرئيس التركي لتحقيقه خارج البلاد.

ويوضح في تصريح لـ"ليفانت"، أنّ تركيا أصبحت تلعب دور الوصي على الأذرع الإخوانية، الممولة من قطر، وسخرتهم للعمل على تنفيذ مشروعها، مشيراً إلى أنّ المناطق الساحلية اليمنية شهدت توسع في إقامة المعسكرات التابعة لقيادات إخوانية تحت إشراف الإخواني، حمود الخلافي، تمهيداً لتحركات تركية جديدة على الأراضي اليمنية.

وأكد علاو، أنّ تركيا تعتمد بشكل أساسي على قيادات الإخوان النافذين في الحكومة اليمنية، لخدمة مشروعها، لذلك فهناك قلق كبير من نجاح مفاوضات الرياض التي ستنهي هذا النفوذ نهائياً، كما أنّها ستقرّ السلام، وذلك يتعارض بشكل كلي مع الأهداف التركية التي تتغذى على حالة الصراع. وأكد علاو، أنّ هناك قلق كبير من التقارب المشبوه بين تركيا وإيران، ومحاولة التحالف ضد السعودية، عبر اليمن، مؤكداً أنّ الأطماع التركية والفارسية في اليمن، لم تكن وليدة اللحظة، ولكنها تاريخية ومتعمقة، وترتبط بشكل أساسي بالصراعات في منطقة الشرق الأوسط.

وعلى المستوى الرسمي، اعترفت تركيا، ضمنياً، بالرغبة في التواجد عسكريا على الأراضي اليمنية، حيث شنّ وزير الخارجية التركي، مولود جاويش أوغلو، هجوماً حاداً على التحالف العربي، مطلع الأسبوع الماضي، وقال عبر قناة الجزيرة القطرية: "لا نعرف ماذا لديهم في اليمن، ولماذا يتواجدون هناك؟".

وبالتالي، فإنّ تصعيداً عسكرياً محتملاً من تركيا في اليمن، يضاف إلى العدوان على سوريا وليبيا، وسط تقديرات تؤكد جميعها أنّ أطماع الرئيس التركي الخارجية، ربما تعجّل بنهايته.

استمرار الكارثة الانسانية في اليمن

الاتحاد الأوروبي.. الدور المستقبلي في الشّرق الأوسط

إعداد وتحرير
علا بياض

تشهد دول المنطقة، الكثير من الصراعات والتطورات، ويعود ذلك إلى تدخل أطراف سياسية وقوى دولية وإقليمية، لعبت كثيرا بتغيير موازين القوى والخارطة الجيوبولتيك للمنطقة. وهذه الحروب والصراعات، تجعل دول المنطقة، تنظر إلى القوى الدولية، لأن تلعب دوراً في إسجاد الحلول السياسية لجملة القضايا، بدلاً من إشعال الحروب والنزاعات. ويعتبر الاتحاد الأوروبي، واحداً من أطراف القوى الدولية، إلى جانب أمريكا وواشنطن والصين وقوى أخرى. أنظار دول المنطقة مازالت تتجه صوب الاتحاد الاوروبي، ربما كونه أكثر "وسطية "من موسكو وواشنطن، المعروفة بمصالحها القومية، أكثر من مصالح الشعوب، وهذا مايثير الكثير من التساؤلات، حول الدور الحالي والمستقبلي للاتحاد الأوروبي إزاء مجمل قضايا الشرق الاوسط، وهل هذا الاتحاد بالفعل قادر على أن يلعب دوراً فاعلاً في إيجاد الحلول السياسية لقضايا المنطقة؟

W

القضية الفلسطينية

أعلنت دول أوروبية يوم 11 يونيو 2020 رفضها الصريح لمساعي إسرائيل من أجل بسط سيادتها على غور الأردن، وكافة الكتل الاستيطانية في الضفة الغربية المحتلة، مدفوعة بخطة السلام الأميركية.

وتشمل الخطة الإسرائيلية، ضم غور الأردن وجميع المستوطنات، والضم سيصل إلى أكثر من 30% من مساحة الضفة المحتله. وكان نتنياهو، قد أعلن أنّ عملية الضم ستبدأ في الأول من يوليو الجاري، ولكن خلافات إسرائيلية داخلية، وعدم التوصل إلى اتفاقيات مع الإدارة الأمريكية، حال دون ذلك، وإن إقدام إسرائيل على الضم يعني أنّها اختارت الصراع بدل السلام.

يعتبر الاتحاد الأوروبي المنطقة (ج) جزءاً لا يتجزأ من الأراضي الفلسطينية المحتلة، وقد تم التعبير عن هذا الموقف لسنوات عديدة، ولن يعترف بأي تغييرات في حدود ما قبل عام 1967، بما في ذلك ما يتعلق بالقدس، ولا يعترف بسيادة "إسرائيل "على الأراضي المحتلة منذ عام 1967. وما زال الاتحاد ملتزم بحل عادل ومتفاوض عليه يقوم على وجود دولتين، وهو السبيل الوحيد لتحقيق السلام والتنمية والأمن والأمان.

وطالب ممثل الاتحاد الأوروبي إسرائيل بالامتثال للقانون الدولي، وأن تعمل على إنهاء كافة الأنشطة الاستيطانية في الأرض المحتلة، وكافة الانتهاكات، من هدم بيوت وترحيل قسري وتقييد حرية الحركة والوصول وتدمير حتى مشاريع ممولة من الاتحاد الأوروبي.

سوريا

دخل النّزاع سنته العاشرة، وما زال الوضع في سوريا، وفي المنطقة، يعتبر حرجاً للغاية، بالإضافة إلى الوضع الإنسانيّ الصّعب. وتعهد الاتحاد الأوروبي بتقديم 2.3 مليار يورو عبر مؤسساته للعام الجاري 2020 والمقبل، دعماً لسوريا ضمن مؤتمر بروكسل الرابع، لدعم مستقبل البلاد إنسانياً وسياسياً.

عقوبات الاتحاد الأوروبي على النظام السوري

بدأت العقوبات منذ ديسمبر/ كانون الأول 2011، وفي كل عام يعيد الاتحاد نظره في تلك العقوبات، وشدّد الممثل الأعلى للأمن والسياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي، جوزيب بوريل، على أنّ هذه العقوبات موجهة ضد المسؤولين عن معاناة الشعب السوري خلال سنوات النزاع، بمن فيهم أفراد في الحكومة السورية وداعموها ورجال الأعمال، الذين يقدمون دعماً إلى الحكومة ويستفيدون من اقتصاد الحرب.

وأفاد بيان صادر عن مجلس الاتحاد الأوروبي، أنّ لائحة العقوبات تضم 273 شخصاً، بسبب مسؤوليتهم عن القمع العنيف الذي يمارس ضد المدنيين في سوريا، ويتم فرض حظر السفر على الأشخاص المدرجين على لائحة عقوبات الاتحاد الأوروبي، وأيضاً يتم تجميد أصولهم داخل الاتحاد.

كما يفرض الاتحاد الأوروبي عقوبات على 70 مؤسسة سورية، بينها البنك المركزي، حيث يتم تجميد أصول هذه المؤسسات، وتشمل عقوبات الاتحاد الأوروبي ضد سوريا تقييد الاستثمارات، وحظر تصدير المعدات التقنية والتكنولوجيا التي يمكن استخدامها لممارسة ضغوط ضد السكان، وحظر النفط.

ليبيا

تشهد الأزمة الليبية تعقيداً وتصاعداً، والنزاع سوف يستغرق وقتاً أطول، طالما هناك أطراف إقليمية متعدده ودولية تتقاطع مصالحها على الأرض الليبية، مما يزيد من تعقيد الأزمة، وهذا يجعل الوضع في ليبيا مرتبطاً بأجندات هذه الأطراف، ويهدّد بنزاع طويل الأمد. إنّ التدخل التركي في الحرب لدعم حكومة الوفاق الوطني أسفر عن تصعيد القتال، وأشارت إلى أنّ تصعيد أنقرة للدعم العسكري للسراج منذ يناير 2020، يكمن وراءه مصالح إستراتيجية وسياسية واقتصادية.

أطلق الاتحاد الأوروبي "مهمة إيريني "مطلع شهر مايو 2020، لمراقبة حظر الأسلحة على ليبيا، وتهدف المهمة، التي يوجد مقرّ قيادتها حالياً في روما، إلى وقف تدفق الأسلحة إلى ليبيا، وتعمل المهمة في شرق المتوسط لمراقبة السفن التي يشتبه في نقلها أسلحة ومقاتلين إلى ليبيا ووقف تهريب النفط والإتجار بالبشر.

جدّد الاتحاد الأوروبي مطالبته بوضع حد للقتال في ليبيا، وأبدى تصميمه على تطبيق حظر الأسلحة الذي فرضته الأمم المتحدة على ليبيا. وأكد الاتحاد على ضرورة بذل مزيد من الجهود من أجل "ضمان التطبيق الكامل والفاعل "للحظر في ليبيا، بخاصة عبر البر والجو، في 12 مايو 2020. وأكد الممثل الأعلى للشؤون الخارجية في الاتحاد الأوروبي، "جوزيب بوريل"، أنّ الاتحاد الأوروبي يرفض الخطط التركية لإرسال عسكريين إلى ليبيا، ودعا بوريل إلى إنهاء فوري للعنف والتدخل الأجنبي في ليبيا.

الملف النووي الإيراني

اكتسب الملفّ النووي بالنسبة للطرفين، الأوروبي والإيراني، أهميةً كبيرة منذ توقيعه، حتى غدا المؤثّر الأهمّ على مُجمل العلاقات؛ لأنّه عُدَّ بمثابة مصلحة أمنية وإستراتيجية حيوية، بل ربّما مصيرية للجانبين. وقد كان ذلك سبباً في تمسُّك كلّ طرف بالحفاظ على الاتفاق، على الرغم من الانسحاب الأمريكي منه، منذ 07 من مايو 2018، واستمرارية الضغوط الكبيرة التي مارستها إدارة الرئيس ترامب على الجانبين لدفعهما للانسحاب منه.

إنّ الاتفاقَ النووي يمثّل لأوروبا مصلحةً حيوية، ولا يرقى إلى كونه مصلحةً مصيرية لا يُمكن الاستغناء عنه، وقد ظلّت الأطرافُ الأوروبية مُصرَّةً على التمسُّك به رغم الانسحاب الأمريكي منه؛ لأنّه كان يحقّقُ أهدافهُ الأساسية، على وجه الدقة، ما يتعلَّقُ بمعالجةِ المسألة النووية لإيران تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرِّية، وتحت إشراف مجموعة 5+1.

تحرص أوروبا تجنّب خلافاتها مع واشنطن حول الملف النووي الايراني، رغم اختلاف الرؤى والمصالح مابين ضفتي الأطلسي، التقديرات تشير الى أنّ دول أوروبا لا تريد أن تفرّط بمصالحها مع الولايات المتحدة، رغم تلك الخلافات، وبدأت دول أوروبا بالتقارب أو الاتجاه نحو الموقف الامريكي ضد إيران، في أعقاب إعلان إيران التخلي عن التزامها في اتفاق الملف النووي. أعلنت إيران، مطلع شهر يناير 2020، أنّها لم تعد مُلزمة بآخر قيود "عملياتية "في الاتفاق النووي بشأن تخصيب اليورانيوم، وذلك بموجب اتخاذها الخطوة الخامسة والأخيرة في تقليص التزامها بالاتفاق.

الخلاصة

يعاني الاتحاد الأوروبي، الكثير من المشاكل والتحديات التي تعصف في هذا الاتحاد من الداخل، وتضعف أيضاً جدار الاتحاد الأوروبي الخارجي، الذي يعاني كثيراً من الثغرات الأمنية، أمام تحديات تدفق موجات الهجرة غير الشرعية، وتسلل عناصر الجماعات المتطرّفة، وتحديات داخلية، تزايد التطرّف من قبل الجماعات الإسلاموية المتطرفة واليمين المتطرف، وكذلك اليسار المتطرّف، وخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي. هذه التحديات جميعها، تجعله ضعيفاً من الداخل ومتراخياً في اتخاذ السياسات الأكثر شدة إزاء التهديدات الخارجية.

وهذا يعني، بات التعويل على أن يلعب الاتحاد الأوروبي دوراً قوياً وفاعلاً إزاء جملة قضايا الشرق الأوسط، ضعيفاً، وربما يعود ذلك الى إمكانيات وقدرة الاتحاد الأوروبي العسكرية والسياسية في دول المنطقة، فهنالك إجماع، بأنّه لايمكن أن يكون هناك دور سياسي فاعل للأطراف السياسية، دولياً وإقليمياً، بدون وجود قوة عسكرية تسند تلك السياسات، من أجل إيجاد حلول سياسية للنزاعات والقضايا والملفات، على مستوى دولي واقليمي. بات من المتوقع أن يكون دور الاتحاد الأوروبي ضعيفاً خلال هذه المرحلة، وربما في المستقبل القريب، وهذا يعني أنّ دول المنطقة تحتاج النهوض بمسؤوليتها في مواجهة التحديات الإقليمية والدولية، أكثر من الاعتماد على أطراف دولية، مثل الاتحاد الاوروبي.

آيا صوفيا

أنقرة تتنمر على أرمينيا وتُبدي الجاهزية لتكرار مجازر الإبادة

منذ أن ارتكبت أنقرة بحقهم مجازر إبادة عرقية نهاية عهد ما تسمى بالسلطنة العثمانية في الأعوام الممتدة من 1915 إلى العام 1918، اعتادت أرمينا على اتخاذ مواقف حازمة تجاه سياسات أنقرة الإقصائية لشعوب المنطقة، مكررة في كل عام على ضرورة حمل أنقرة على الاعتراف بما اقترفت من جرائم إبادة عرقية ذهب ضحيتها وفق المصادر الأرمنية قرابة مليون ونصف إنسان أرمني، شددت الخارجية الأرمنية، وانطلاقاً من ذلك المنحى لم يكن مستغرباً دعوة يريفان (العاصمة الأرمنية) في الثاني عشر من يوليو، لفرض مراقبة دولية، وخاصة من اليونيسكو، على تركيا لضمان الحفاظ على المواقع التاريخية ذات الأهمية العالمية، عقب تحويل أنقرة متحف آيا صوفيا إلى مسجد.

حيث أشارت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الأرمنية آنا نغداليان، إن الجانب الأرمني قلق من قرار سلطات أنقرة، المرتبط بتحويل آيا صوفيا إلى مسجد، على الرغم من أنه يعتبر ضمن قائمة اليونيسكو لمواقع التراث العالمي، وتبعاً لها، فإن «آيا صوفيا ليس مجرد نصب تذكاري للتاريخ والثقافة، بل هو موقع كان له دائما معان دينية وثقافية وسياسية مختلفة، ومنح آيا صوفيا مكانة متحف وإدراجه في قائمة التراث العالمي لليونيسكو جعله رمزاً ليس للصراع بين الحضارات، بل رمزاً للتعاون ووحدة البشرية".

تركيا ترد على يريفان من بوابة أذربيجان

وربما نتيجة لما تتمتع به أنقرة من نفوذ على أذربيجان، اختارت تركيا الرد سريعاً على المطالبات المزعجة من أرمينيا، حيث قالت وزارة الدفاع الأذربيجانية في الثالث عشر من يوليو، أن قواتها دمرت أثناء المعارك الليلية نقطة محصنة للجيش الأرمني في منطقة توفوز الحدودية بشمال غربي البلاد، وسط تبادل باكو ويريفان الاتهامات بانتهاك نظام وقف إطلاق النار على خط التماس بين الجانبين اللذين يخوضان صراعاً ضارياً على منطقة قره باغ المتنازع عليها منذ مطلع التسعينات.

وفي الصدد، وبما يؤكد أن التحرك الأذربيجاني (رغم حالة العداء الموجودة مع أرمينا سابقاً)، لم يكن من تلقاء نفسه، أشار وزير الدفاع التركي، خلوصي أكار، في الرابع عشر من يوليو، إلى إن أنقرة ستواصل «الوقوف إلى جانب القوات المسلحة الأذربيجانية ضد أرمينيا المستمرة في نهجها العدائي" على حد زعمه، وصرح أكار بالقول: "سنواصل الوقوف إلى جانب القوات المسلحة الأذرية وتقديم الدعم لأشقائنا الأذريين ضد أرمينيا المستمرة في نهجها العدائي".

وتعود جذور الخلافات الأذربيجانية - الأرمينية إلى النزاع على منطقة قرة باغ، وهو جيب جبلي يقع على الحدود بين البلدين، ويقع إقليم ناجورنو – قرة باغ، وهو جيب جبلي داخل أذربيجان، تحت إدارة سكان منحدرين من أصل أرميني أعلنوا استقلاله خلال صراع بدأ مع انهيار الاتحاد السوفيتي عام 1991، لكن وعلى الرغم من اتفاق لوقف إطلاق النار جرى إبرامه عام 1994، فإن أذربيجان وأرمينيا لا تزالان تتبادلان الاتهامات بشن هجمات في الإقليم وعلى الحدود بينهما.

أما تاريخياً، فترجع جذور الصراع الأرمني الأذري إلى العام 1923 عندما أعطت الحكومة الروسية منطقة «ناغورني قره باخ» رسميًا لأذربيجان (أذربيجان وأرمينيا كانتا تتبعان للاتحاد السوفيتي)، وعند تفتت العقد السوفيتي واستقلال جمهورية أذربيجان، اندلعت الحروب بين كل من أذربيجان وجمهورية أرمينيا، بسبب إصرار كل منهما على ضم تلك المنطقة إلى أراضيها، وناغورني قره باخ التابعة رسمياً لأذربيجان، وهي منطقة تقطنها غالبية أرمينية، وفي الفترة التي ما بين عامي 1988 و1994 قامت أرمينيا بدعم الانفصاليين الأرمن لمحاربة السلطات الأذربيجانية.

قلق دولي من الهجمات الأذرية

بدوره، أعربت "منظمة معاهدة الأمن الجماعي" في الرابع عشر من يوليو، عن قلقها بسبب تصاعد التوتر على الحدود بين أرمينيا وأذربيجان، وجاء في بيان صدر عن أمانة المنظمة، التي تضم ست جمهوريات سوفيتية سابقة (روسيا، كازاخستان، أرمينيا، طاجيكستان، بيلاروس، قرغيزستان)، أنها تعرب عن قلقها الشديد إزاء تفاقم الوضع على الحدود بين أرمينيا وأذربيجان.

وأشار البيان إلى أن هذا التصاعد «لا يساعد على تطبيع الوضع على الحدود بين الدولتين المتجاورتين اللتين تعد إحداهما، وهي جمهورية أرمينيا، دولة عضو في منظمة معاهدة الأمن الجماعي، ويعتبر خرقا للاتفاقات التي تم التوصل إليها على مستوى قادة أرمينيا وأذربيجان"، مشددةً على ضرورة «الإعادة الفورية لنظام وقف إطلاق النار في منطقة مسؤولية منظمة معاهدة الأمن الجماعي»، ولافتةً إلى أن مجلس الأمن الجماعي ومجلس وزراء خارجية الدول الأعضاء، دعوا كلا الطرفين مرارا إلى ضرورة تسوية الخلافات بطرق سلمية فقط، والامتناع عن أي خطوات استفزازية، حرصاً على منع التصعيد".

لكن لا يبدو أن هناك رغبة تركية في إخماد تلك النار، كونها تضع غريمها التقليدي (يريفان) بن فكي كماشة أنقرة وباكو، حيث صرح الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، أن بلاده «لن تتردد أبداً" في التصدي لأي هجوم على حقوق وأراضي أذربيجان، وقال: "أدين بشدة الهجمات التي شنتها أرمينيا ضد أذربيجان الصديقة والشقيقة، تركيا لن تتردد أبدا في التصدي لأي هجوم على حقوق وأراضي أذربيجان".

وأشار أردوغان أن الاعتداء على حدود أذربيجان بالأسلحة الثقيلة هو مؤشر على أنها تتعرض لهجوم متعمد (على حد وصفه)، وادعى أن هجمات أرمينيا على أذربيجان تتجاوز الحدود بهدف إطالة «أزمة إقليم قرة باغ الأذربيجاني» وخلق منطقة صراع جديدة، وأبدى الرئيس التركي عن قلقه من تحول التوتر المتواصل منذ احتلال قرة باغ إلى صراع بفعل هجمات أرمينيا «الممنهجة والمتهورة".

أنقرة تتنمر على يريفان بسبب أيا صوفيا

ولكن بربطها مع الوقائع، يمكن التأكيد على أن الهجوم الأذربيجاني لم يكن إلا رسالة تركية مفادها بأن على يريفان عدم الخوض في قضية آيا صوفيا، والكف عن المطالبة بتصنيف جرائم الإبادة العرقية بحق الأرمن على قوائم المجازر وفق التصنيفات العالمية، فيما أتى الهجوم الأذربيجاني مع مواصلة أنقرة مساعي إذكاء نار الفتنة، حيث أعلن رئيس الصناعات الدفاعية التركي إسماعيل دمير في السابع عشر من يوليو، أن كل الصناعات الدفاعية التركية من أنظمة حروب وخبرات وقدرات، هي دائماً تحت تصرف أذربيجان في صراعها مع جارتها أرمينيا (على حد زعمه).

وأشار دمير في تغريدة عبر حسابه في «تويتر»، أنه استضاف القائد العام للجيش في جمهورية نخجوان (ذاتية الحكم بأذربيجان)، كرم مصطفييف، ونائب وزير الدفاع وقائد القوات الجوية الأذري، رامز طاهروف في أنقرة، وأفصح أنهم بحثوا قضايا التعاون الثنائي في مجال الصناعات الدفاعية، قائلاً: "صناعاتنا الدفاعية بكل خبراتها وتقنياتها وقدراتها وأنظمتها الحربية الإلكترونية هي دائما تحت تصرف أذربيجان".

وبالنتيجة، لا جديد في السياسة الاستعراضية التركية القائمة على منطق القوة وليس قوة المنطق، عبر التلويح الدائم باستخدام القوة ضد خصومها الإقليميين من شعوب المنطقة من اليونان إلى قبرص وصولاً إلى ليبيا، ومن إبادة الكُرد تهجير الكُرد في شمال سوريا إلى الاعتداء على العراق وصولاً إلى أرمينيا!

هل هي حرب على الإسلام.. أم مجرّد أوهام؟

عبد الناصر الحسين

يقع فريق من النخب بالتعميم الخاطئ في تشخيص السجال بين ما يسمونه «المشرق الإسلامي والغرب المسيحي»، فيبني هذا الفريق أحكاماً خاطئة، مفوَّتاً على نفسه وحاضنته فرصة الاستفادة والاستثمار من مبدأ «حوار الحضارات» والقبول بالآخرين والتبادل المعرفي معهم، بدلاً من الصدام والإنكار.

وهذا حاصل لدى الفريق الذي يعتقد بنظرية «الصدام الحتمي بين الحضارات»، على أساس «أيديولوجي». فيرى أنّ العالم بأسره يتآمر على الإسلام ويستهدف المسلمين، فيعكف على هذه النظرية، ويجادل بها، ويعيش تفاصيل صراع وهمي موجود، فقط، في تجاويف ذهنه العتيقة، وكأنه حقيقة، مستشعراً أنّه محارب ومنبوذ أينما ذهب، وفي الحقيقة هذه عقد نفسية ونفايات فكرية، أوجدتها عصور الصراع الغابرة، حيث يختلط ما هو إسلامي، أحياناً، بما هو حزبوي على صورة تنظيم يتسمّى بالإسلام.

ولو اجتهد هذا الفريق بتوسيع «حدقة عينه» لرأى في العالم صراعات كثيرة، المسلمون ليسوا طرفاً فيها، فليس بعيداً عنا الأحداث الدامية، في الحربين العالميتين الأولى والثانية، ثم وقائع «الحرب الباردة» بين الولايات المتّحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي، التي امتدّت لعقود.

وهنا تحضر قصة «تنظيم القاعدة» مع العالم الغربي، فلا يمكن اعتبار الصدام بين القاعدة وأمريكا صراعاً بين الغرب والإسلام، فالقاعدة تنظيم إسلاموي، لا يمكن نسبة أعماله إلى الإسلام، ففي ذلك ظلم للإسلام، وهدف القاعدة في الأساس هو ضرب المصالح الأمريكية أينما وجدت، وقد أنجزوا كثيراً من ذلك، باستهدافهم برجي التجارة العالميين والسفارة الأمريكية في كينيا ومترو الأنفاق في لندن، ومثل ذلك في اليمن، فما كان من أمريكا إلا أن أعلنتها حرباً كونية على الإرهاب، والمقصود هنا بالإرهاب تنظيم القاعدة، حصرياً، وليس الإسلام، عموماً. فالإسلام يرفض القتل بالطريقة القاعدية بل يحرّم قتل نفس واحدة، معتبراً ذلك قتلاً للإنسانية جمعاء، والإسلام أكبر من القاعدة وهو حجة عليها، وللإسلام حق على القاعدة التي زجّت بهذا الاسم العظيم في زوايا التطرّف الضيقة، ونسبت إليه الجريمة وهو منها براء.

وهنا يسأل سائل فيقول: لماذا لا تهتم أمريكا والغرب، عموماً، بإرهاب الأسد وداعميه، بقدر ما تهتم بإرهاب القاعدة، علماً أنّ الإرهاب الأول ظاهر لا تخطئه العين؟. للجواب على هذا السؤال سنحاول تفهم السلوك الدولي حيال الإرهاب، لا تبريره، وذلك بتثبيت الحقائق التالية:

الإرهاب عدو لأهله قبل أن يكون عدواً للآخرين، فلا معنى للغضب من إدانة المجتمع الدولي له، ومحاربته.

لا مصلحة لأحد بالإرهاب والتطرّف، بل إنّ كامل المصلحة بغياب هذه الظاهرة.

المعيار الأمريكي في تصنيف الإرهاب يراعي مصالحهم ولا يهتم بمصالح الآخرين. والإرهابي، بالمفهوم الغربي، هو الذي يهدّد مصالحهم ويستهدف أمنهم. §لو أراد الغرب أن يدرج كل مجرم على لائحة الإرهاب وفقاً للمعايير الإنسانيّة، لازدحمت «قوائم الإرهاب» لديهم، لكنهم حريصون جداً على تضييق هذه القائمة ليستفردوا بجهات محدودة ومحددة.

لماذا تشفق يا صديقي من إدراج «تنظيم القاعدة» على لائحة الإرهاب الأمريكية؟، أليس الهدف المعلن للقاعدة هو استهداف المصالح الأمريكية في كل مكان؟، هل تنتظر من أمريكا أن تدعمهم لنيل «جائزة نوبل للسلام»؟.

قبل أن تسأل: لماذا لم يصنّف العالم «نظام الأسد» إرهابياً؟، عليك أن تطرح السؤال الأهم: ماذا فعلت إعلامياً لتسويق النظام وداعميه كإرهابيين، وماذا فعلت على صعيد استنكار ظاهرة الإرهاب القريب منك؟.

الخطأ الجسيم يكمن في الاعتقاد بأنّ حربهم على الإرهاب هي حرب على الإسلام، ففي ذلك إقرار بأنّ القاعدة تعبر عن الإسلام الحقيقي، في حين أنّ أنشطة القاعدة في العالم هي وبال على القيم الإسلامية.

ما يقال عن القاعدة ينطبق أيضاً على «جماعة الإخوان المسلمين» لكن على نطاق أضيق، فللإخوان تجارب خاصة في بعض المنطقة العربية جعلتهم منبوذين من هنا وهناك، والمؤكد أنّ تنظيم الإخوان لا يمكن أن يكون ممثلاً للإسلام، فهو يعكس فهمه الخاص للدين، ويجسده في ممارسات سياسية حزبية، نجحت أحياناً وأخفقت في أغلب الأحيان، وهو حزب قائم على إثارة الفتن وتفخيخ العقول وشحن النفوس لينافسوا على السلطة والحكم، فأصبحوا محاربين من الحاكم العربي.

ومن هنا يمكن القول: إنّ تنظيم القاعدة زجّ بنفسه في المشهد العسكري الخاطىء، وجماعة الإخوان المسلمين زجّوا أنفسهم في المشهد السياسي الخاطىء، وكلاهما يقحم الإسلام بمعاركه الخاطئة، ليبدو العالم وكأنّه يحارب الإسلام عندما يحارب الإرهاب القاعدي، وليبدو الحاكم العربي وكأنّه يحارب الإسلام، عندما يحارب «مشاغبة الإخوان المسلمين».

خلاصة القول: لا يمكن اعتبار العالم الغاضب على فريق إسلامي إرهابي محدد، بأنّه يحارب الإسلام. كما لا يمكن اعتبار الحاكم العربي الغاضب من سلوكيات الإخوان، بأنّه يحارب الإسلام، حتى لو بدا أنّه يتمسك بالسلطة، ويقاتل من نافسه عليها. لكن هذا التلخيص يستثني بالضرورة «المجموعة الإيرانية» التي تضم النظام الإيراني وأذرعه في المنطقة، بعد احتساب تنظيم القاعدة وجماعة الإخوان جزءاً من تلك المجموعة.

العملية الارهابية التي استهدفت أبراج التجارة العالمية يوم الثلاثاء 11 سبتمبر 2001

مستشار ترامب السابق يكشف لـ"ليفانت"
مخططات محور "تركيا - قطر - الإخوان وإيران" في الشرق الأوسط

حاورته
هاجر الدسوقي

بعدما شهد المحور التركي القطري الإخواني - الإيراني، تقارباً غير مسبوق، تنامت معه سياسة استغلال الأزمات في منطقة الشرق الأوسط، بل وتأجيجها إلى ما يمكن وصفه بصراعات المنطقة، بدأ استهداف وسائل إعلام أمريكية للحكومات العربية، والتحريض ضدها، يضاف إلى مخططات رباعي الشر في الإقليم.

المستشار السابق للعلاقات الخارجية للرئيس الأمريكي دونالد ترامب، "وليد فارس"، كان واحداً من أبرز الشخصيات المعارضة لهذه اللوبيات، فتعرض لسلسلة من "الحملات التحريضية" بدأت عام 1999 عندما كان أستاذاً للعلاقات السياسية في جامعة فلوريدا، واستمرت طيلة *21* عاماً، كان أشدها في الأسابيع الأخيرة عندما هاجمته صحيفة "نيويورك تايمز" الأمريكية واتهمته بالعمل سراً لصالح مصر.

ليفانت نيوز التقت وليد فارس، الذي عيّن مستشاراً للأمن القومي للمرشح الجمهوري، ميت رومني خلال الانتخابات الرئاسية *2012*، حيث كشف في حديث مطوّل عن مخططات محور تركيا-قطر-الإخوان-إيران، في منطقة الشرق الأوسط، وكيف نجح اللوبي الإخواني القطري-التركي في حماية ملف جماعة الإخوان من التصنيف كمنظمة إرهابية في واشنطن، متوقعاً أن يفتح انتخاب ترامب لولاية ثانية الباب أمام إمكانية إعادة دراسة هذا الملف.

وخلال الحوار، أشار فارس، الذي يشغل حالياً منصب الأمين العام للمجموعة الأطلسية النيابية، عن عدة أمور، لأول مرة، بينها أنه "يدرس مقاضاة صحيفة نيويورك تايمز في الوقت المناسب"، وأنه بصدد "تقديم شهادة جديدة أمام الكونغرس الأمريكي عام *2021* لاقتراح خطة عمل ترتكز على حرب الأفكار في مواجهة الجماعات المتطرفة".

■ تتابعون الإجراءات التي اتخذتها بعض الدول ضد الإخوان وتصنيفهم كتنظيم إرهابي، هل ترون أن الولايات المتحدة تخلفت عن هذا الركب؟ ولماذا في رأيكم؟

نعم تأخرت الولايات المتحدة الأمريكية باتخاذ إجراءات ضد الإخوان لأسباب موضوعية منها: أولاً: عملت إدارة الرئيس أوباما ولمدة 8 سنوات منذ 2009 حتى 2016 على إيجاد شراكة سياسية مع تيار الإخوان في الشرق الأوسط، وذلك بسبب التأثير اللوبي الإخواني من ناحية، ودوائر أكاديمية أثرت عليها جماعات الإخوان وقطر لمدة سنوات، وقد تم إقناع البيت الأبيض بأن الشراكة مع الإخوان ستكون قادرة على مواجهة الأكثر تطرفاً بتقديرهم أي القاعدة وداعش.

ثانياً: مع انتخاب دونالد ترامب، واجه معارضات شديدة لسياسته في مواجهة المتطرفين، كما واجه أزمات متتالية بما يسمى الملف الروسي والمساءلات في الكونغرس ومجموعة مويلر، بالإضافة إلى أن المستشارين الذين عيّنهم حتى عام 2018 لم يكونوا ملمين بهذا الملف.

وبالتالي إدارة ترامب المنهمكة والمنشغلة بالأوضاع الداخلية لاسيما في 2020 لم تتمكن من تحريك هذا الملف، بالإضافة إلى أن اللوبيات الإخوانية القطرية والتركية نجحت في حماية ملف الإخوان على الرغم من وجود معارضة لديها الأكثرية في مجلس الشيوخ بزعامة تيد كروز، وأخرى كان لها أكثرية في مجلس النواب بقيادة عدد من النواب حلفاء ترامب.

> **انتخاب ترامب لولاية ثانية يفتح الباب أمام إمكانية إعادة دراسة ملف تصنيف الإخوان كتنظيم إرهابي**

■ ماذا عن "نيويورك تايمز" تحديداً، ما الذي يثبت علاقتها بالإخوان؟

هناك أمران يثبتان تأييد "نيويورك تايمز" لأجندة الإخوان:

الأول: بالاطلاع على المقالات المتعلقة بالشرق الأوسط منذ أكثر من 10 سنوات، يتبيّن أن جميع المقالات التي تطرقت للإخوان كانت إيجابية، والصحيفة تشجع القراء والكونغرس والحكومة على اعتبار الإخوان كشركاء معتدلين، وبنفس الوقت تهاجم وتندد بأعداء الإخوان، لذا نرى كيف تقود نيويورك تايمز حملة الانتقاد ضد الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي وحكومته، والقيادة الإصلاحية السعودية، والقيادة الإماراتية، وقيادة البحرين وملك الأردن، ومؤخراً قائد الجيش الوطني الليبي ورئيس البرلمان الليبي.

الثاني: إعلان اللوبي الإخواني القطري الرسمي المسجل في وزارة العدل الأمريكية، تواصله الدائم مع محرري وإدارة نيويورك تايمز، ففي عام 2018 عقد هذا اللوبي حوالي 70 اتصال واجتماع، عارضاً مقالات ومعلومات، كل هذا يثبت وجود علاقة تنسيقية بين هذه الصحيفة والجماعة الإرهابية.

■ مع إصرار إيران على سياساتها المتعلقة بالبرنامج النووي والصواريخ البالستية.. برأيك متى ينفذ صبر الولايات المتحدة على تعنتها؟

الموضوع بالنسبة للولايات المتحدة معادلات، فإيران تناور في المنطقة وتستفيد من التهاء إدارة الرئيس ترامب بملفات كبيرة في عام 2020 ولاسيما جائحة كورونا، والأحداث الداخلية بما فيها المظاهرات العنيفة الأخيرة والوضع الاقتصادي، كل هذه الملفات تؤثر على أداء أمريكا تجاه أحداث الشرق الأوسط، وإيران تعلم ذلك، وبالتالي فطهران تناور من أجل تحقيق خطوات في المنطقة بانتظار الانتخابات.

■ يجتاح الشرق الأوسط اضطرابات وصراعات يعمل على خلقها وتأجيجها رباعي الشر (قطر وتركيا والإخوان وإيران).. كيف تقرأ تقاطع المصالح بين تلك اللوبيات؟

هناك تكتلان في المنطقة، الأول المحور الإيراني حزب الله وحلفاءهم، والثاني المحور الإخواني قطر وتركيا وحلفاؤهم، وهنالك التحالف العربي في الجهة المقابلة، يبدو أن المحورين الإيراني والإخواني يقومان بموازاة بعضهما البعض بسياسة "الخطوة خطوة" يعني تحقيق خطوات على الأرض حتى يكونوا جاهزين لما بعد الانتخابات الأمريكية.

وإذا تكلمنا عن إيران نتكلم عن حكومة أردوغان وقطر والإخوان، حيث يفتحون جبهات في العالم العربي من قصف في شمال العراق، من تقدم باتجاه الخطوط الكردية في شرق سوريا، من توطيد سيطرتهم على شمال غرب سوريا، من اختراقهم لشمال لبنان عبر مشاريع في المناطق السنّية، إلى اختراق البحر الأبيض المتوسط، في هذه الحملة الكبرى التي أدت إلى إنزال تركي في غرب ليبيا ومعارك مع الجيش الوطني الليبي وضغط كبير باتجاه شرق ليبيا، بالإضافة إلى عمل تركي قطري في جنوب اليمن عبر حزب الإصلاح، والتحرك في الصومال والساحل وأماكن أخرى.

■ كيف تقرأ تصاعد وتيرة التحركات الإيرانية والتركية في العالم العربي؟

التحرك الإيراني التركي في العالم العربي محسوب له أنه يحصل في فترة ركون أمريكية، ربما المد الإيراني يأخذ بعين الاعتبار التمركز الأمريكي في العراق والخليج، بينما التمدد التركي في ليبيا، وهو الأكثر تحركاً، يبدو أنه يحاول أن يرى أين هو الخط الأحمر وقد وضع الرئيس السيسي الخط الأحمر وطلب من الولايات المتحدة وفرنسا الالتزام به، واعتقادنا أن الخط الأحمر الأمريكي تجاه الاستراتيجيات الإخوانية لن يأتي إلا إذا وضع التحالف العربي هذه الخطوط الحمراء.

> **"نيويورك تايمز" تؤيد أجندة الإخوان وتقود حملات ممنهجة ضد الحكومات العربية**

■ هل انت مع التصعيد المحسوب تجاه تحركات المحور التركي القطري؟ أم ترى ضرورة للتدخل العسكري؟

لا أعتقد أن واشنطن بإمكانها التصعيد حالياً استراتيجياً مع المحور الإيراني أو الإخواني، بالنسبة للمحور الإيراني ترامب لن يصعد ولكن لن يقبل بتصعيد ضده، أما المحور الإخواني فالولايات المتحدة تقع تحت تأثير اللوبي، كما أنها لا تعتبر هذا المحور أولوية بالنسبة لها أو خطر داهم، إلا أن الرئيس ترامب مقتنع أنه لا يمكن أن يخسر كبار حلفائه الأساسيين من القادة العرب، وبالتالي فإن الموقف الأمريكي يوازي ما بين عدم الضغط على المحور التركي القطري، وبين عدم التخلي عن المحور الاعتدال العربي، أتوقع حدوث مراجعة شاملة للسياسة الأمريكية في المنطقة، بعد الانتخابات الرئاسية.

المستشار وليد فارس

الملف الليبي.. نهاية الصبر المصري

خالد الزعتر

تعاملت الدولة المصرية تجاه الوضع الليبي بإستراتيجية الصبر وسياسة النفس الطويل، ولم تكن التصريحات المصرية الأخيرة عن حقها في الدفاع عن حدودها الغربية، والتلويح بكل صراحة "بالتدخل العسكري" في الأراضي الليبية، إلّا إشارة واضحة بأنّ "إستراتيجية الصبر المصري" وصلت إلى نهايتها، ولم يعد أمام السياسة المصرية إلا أن تكسر حاجز الجمود والتحرك لفرض واقع جديد في الداخل الليبي يساهم في الحفاظ على الوحدة الليبية.

تمتلك مصر كافة المقومات الشرعية التي تخوّلها الدخول على خط الأزمة الليبية وتفعيل كافة الخيارات، بما في ذلك _وهو الأهم_ تفعيل "الخيار العسكري" الذي يعتبر حق من حقوق الدولة المصرية في الدفاع عن أمنها الوطني، في ظلّ حالة الانتشار للتنظيمات الإرهابية في الأراضي الليبية، فعلى صعيد الجغرافيا تقع ليبيا على حدودها الغربية، وعلى صعيد الشرعية الدولية بميثاق الأمم المتحدة، والذي يفرض على المجتمع الدولي التصدّي لكل ما يمكن أن يزعزع أمن واستقرار المنطقة، وأيضاً يعطي مصر الحق الكامل في الحفاظ على أمنها تجاه التهديدات الخارجية، وأما على صعيد الشرعية الداخلية الليبية، وهو مجلس النواب الليبي، أيضاً، المجتمع القبلي في الداخل الليبي، الذي سعى للترحيب بالخطاب المصري، الذي أكد على حق مصر في الدفاع عن أمنها، فهذه جميعها مقومات رئيسة، تدعم حق مصر الكامل في تفعيل كافة الخيارات، بما فيها العسكري، في دخولها على خط الأزمة الليبية.

جاء "إعلان القاهرة" لكي يؤسس لمرحلة جديدة تجاه الوضع الليبي، قائماً على إعطاء الفرصة للدفع بكافة الأطراف نحو الالتزام بدعم إنجاح العملية السياسية، لكن "إعلان القاهرة" الذي حظي بترحيب في الداخل الليبي، على الصعيد الشعبي والقبلي، والمؤسسات المعترف بها مثل مجلس النواب الليبي، وأيضاً التأييد والترحيب الإقليمي والدولي، جاء أيضاً ليضع القاهرة، الراعي الرئيس لهذا الإعلان، أمام مسؤولياتها في خلق الأرضية الخصبة باتجاه تنفيذ هذا الإعلان أو هذه المبادرة، وبالتالي فإنّ اللجوء المصري نحو الخيار العسكري، ليس فقط حقاً من حقوقها في الدفاع عن أمنها الوطني، وإنّما واجب على مصر، في الوفاء بكافة التزاماتها تجاه الوضع الليبي، والتي تعدّ هي الدولة الراعية للسلاح ولتحقيق الحل السياسي، وهو بالتالي ما يفرض على السياسة المصرية أن تسعى إلى تفعيل كافة الأدوات والخيارات لفرض واقع يقود نحو التسوية السياسية في الحالة الليبية.

إنّ حالة التأييد الإقليمي والدولي تجاه المبادرة المصرية "إعلان القاهرة" للتسوية السياسية للحالة الليبية، وبجانب التأييد العربي من قبل (السعودية والبحرين والإمارات) تجاه التصريحات المصرية، في الدفاع عن حدودها الغربية، نجد أنّ لجوء مصر إلى تفعيل الخيار العسكري لخلق أرضية خصبة في إنجاح التسوية السياسية، مدفوعاً بغطاء من الشرعية العربية والإقليمية والدولية، التي تعطي مصر الحق الكامل في فرض تغيير في معادلة الملف الليبي تجاه حالة التدخلات الإرهابية من قبل الأتراك.

الخطوط الحمراء التي وضعتها مصر أمام المحور التركي في الداخل الليبي، بعدم الاقتراب من (سرت والجفرة)، هو بلا شك خطوة أرادت منها الدولة المصرية أن تكسر حالة الصمت، وأن تسعى لتترجم على مدى جديتها في إعطاء الأولوية للملف الليبي في سياستها الخارجية، وهي بلا شك خطوة أربكت المحور التركي_القطري في ليبيا، والذي كان يراهن على إمكانية السيطرة على الملف الليبي، مراهناً بذلك على حالة الصمت وغياب التحرك العربي وحالة الانقسام العربي تجاه الملف الليبي، لكن التحرّك المصري أكّد على قدرة الدولة المصرية في عدم المراهنة الكاملة على الإجماع العربي، وبالتالي قدرتها على التحرّك بعيداً عن حالة الإجماع العربي، لأنّ مزيداً من الانتظار والتأخير بلا شك سيكون له الكثير من التداعيات، وسيقود إلى المزيد من التعقيدات في الملف الليبي لصالح المحور القطري_التركي.

الإسلاميّون.. تجار الدين والديمقراطية

داليا زيادة

عندما نجحت ثورة يناير المصرية، في عام 2011، في إسقاط نظام مبارك، لم يتخيّل أحد أنّ البلاد ستنتقل بهذه السهولة من ديكتاتورية مبارك إلى ثيوقراطية الإخوان المسلمين، في غضون أشهر معدودة، بينما الشعب الذي قاد الثورة، من أجل الديمقراطية والحرية والحياة الكريمة، كان قد غرق في سلسلة لا نهائيّة من الانقسامات التي افتعلها الإسلاميون بين طوائف الشعب وبعضها، وبين الشعب ومؤسسات الدولة، بما فيها القوّات المسلّحة التي كان تحيّزها لصف الشعب سبباً رئيساً في نجاح الثورة وإسقاط نظام ديكتاتوري، عمره 30 عاماً.

وبينما انشغل الشعب بانقساماته المتأجّجة عمداً، بقي الإسلاميون _إخوان وسلفيون_ محافظين على تماسكهم ووحدتهم التنظيمية، واضعين كل تركيزهم على هدف واحد، وهو الوصول إلى قمة السلطة في مصر، بأيّ شكل وبأيّ ثمن، مستغلين حالة الفوضى التي نتجت عن الانقسامات التي تبعت ثورة يناير، وحتى لو اضطرهم الأمر إلى القبول بنظام الدولة الوطنية الحديثة، واستخدام وسائل الديمقراطية، رغم ما لديهم من مجلدات يجرّمون ويحرمون فيها مفهوم الدولة الوطنية من أساسه، ويعتبرون الوطن ما هو إلا "حفنة من تراب" وفق التصريح الشهير لمرشد الإخوان السابق، مهدي عاكف، في عام 2009، فضلاً على قصرهم الممارسة الديمقراطية في إطار نظام الشورى الإسلامي تحت نظام الخلافة الإسلامية، الذي هو جزء لا يتجزأ من عقيدتهم الفاسدة.

وفي منتصف عام 2012، كان الإسلاميون قد نجحوا بالفعل في احتلال البرلمان بغرفتيه، وكذلك منصب رئيس الجمهورية، عبر انتخابات شابها من التزوير والتلاعب والتدليس ما لم نشهده في عهد مبارك، الذي كانت الانتخابات فيه مجرد مسرحية يضع النظام وحده تفاصيلها ونتائجها، أقول هذا كشاهد عيان على ما حدث، حيث كنت أقود فريق عمل يغطي كل محافظات مصر، ومكون من سبعة آلاف مراقب مسؤول عن متابعة وتقييم الانتخابات الرئاسية التي كان ينافس فيها الإخوان، ورصدنا ووثقنا انتهاكات جسيمة ارتكبها الإخوان بمعاونة القواعد الشعبية التابعة للتيار السلفي، وهي انتهاكات ترقى للإضرار بسلامة ونزاهة العملية الانتخابية ككل.

لكن برغم ذلك وصل الإسلاميون للحكم، في ظلّ تشجيع ومباركة عالمية، رغم ما شاب الانتخابات من تزوير، وبقي الإسلاميون في حكم مصر سنة واحدة، قبل أن يثور الشعب عليهم ويطيح بهم بعيداً عن الحكم، وعن مصر كلها. كرّس الإخوان والسلفيون، خلال هذه السنة، كل جهدهم لتدمير سلم الديمقراطية الذين صعدوا عليه إلى رأس الدولة، ومحو الهوية المصرية، من أجل استبدالها بهويتهم الإسلامية المسيّسة، في محاولة لاستنساخ إيران جديدة على الأراضي المصرية؛ ظاهرها دولة حديثة بها نظام رئاسي وبرلمان وانتخابات، وفي باطنها شتّى ألوان الظلم تحت راية الإسلام، وما أظلم من تقديس حاكم بإعطائه شرعيّة دينية، وتقديمه للعوام على أنّه هو المتحدّث باسم الله على الأرض، وما هو إلا بشر مثلهم.

مناصرو الاخوان يرفعون صور الرئيس السابق محمد مرسي

وقبل أن يمرّ هذا العام الأسود، كان المصريون قد أفاقوا، ربما بفعل الصدمة، وقرروا الثورة من جديد ضد النظام الثيوقراطي بقيادة الإخوان والسلفيين، الذين كانوا، وهم نواب في البرلمان، يرفضون الوقوف من أجل تحية العلم على اعتبار أنّه أمر غير وارد في الشريعة الإسلامية، وهكذا كانت ثورة 30 يونيو 2013، التي صححت المسار وأعادت مصر إلى الطريق السليم نحو حلم الديمقراطية، لكن هذه المرة دون مشاحنات أو انقسامات.

ولم يقتصر نجاح ثورة يونيو على مصر، فقط، بل أرعب سقوط الإخوان المسلمين في مصر، إخوانهم في حزب النهضة في تونس، والذين استسلموا للأمر الواقع، وقرروا الرحيل المؤقت عن السلطة بأيديهم لا بيدي عمرو. لكن للأسف، مازال في العالم حتى اليوم، من يردّد أكذوبة أنّ نظام الإخوان المسلمين كان نظام ديمقراطي، أو أنّ الإخوان والسلفيين قد وصولوا لحكم مصر عن طريق الديمقراطية.

إنه لمخطئ تماماً، من يدّعي أنّ الإسلاميين قد وصلوا لمناصب سياديّة في مصر، أو غيرها من الدول، التي مرت بتجربة الربيع العربي المؤلمة، لأنّهم كانوا الأمهر في ممارسة الديمقراطية أو الأكثر حنكة سياسية عن غيرهم من التيارات. بل هم كانوا الأمهر في استغلال مشاعر الشعب الدينية، والتلاعب بأدوات الديمقراطية، من أجل الوصول إلى الحكم، ليس بغرض حكم البلاد لفترة محددة، ثم المنافسة من جديد أمام مرشحين آخرين، وفق قواعد ديمقراطية واضحة، بل بهدف تدمير أواصر الدولة الوطنية ونسف الديمقراطية، ومن ثم إقامة نظام خلافة إسلامية على أنقاض الدولة.

وهذا لا يمّت للديمقراطية بصلة، وليس له تعريف أو توصيف، سوى كونه عملية سطو على أحلام ومقدرات شعب كامل، بعد إضعافه وطمس هويته. إنّ الإسلاميين والديمقراطية نقيضان لا يجتمعان كالزيت والماء، ولعلّ تجربة الإخوان المسلمين في مصر عقب ثورة يناير، وفي تونس تحت حكم النهضة، وأيضاً في تركيا تحت وصاية أردوغان، هي خير دليل.

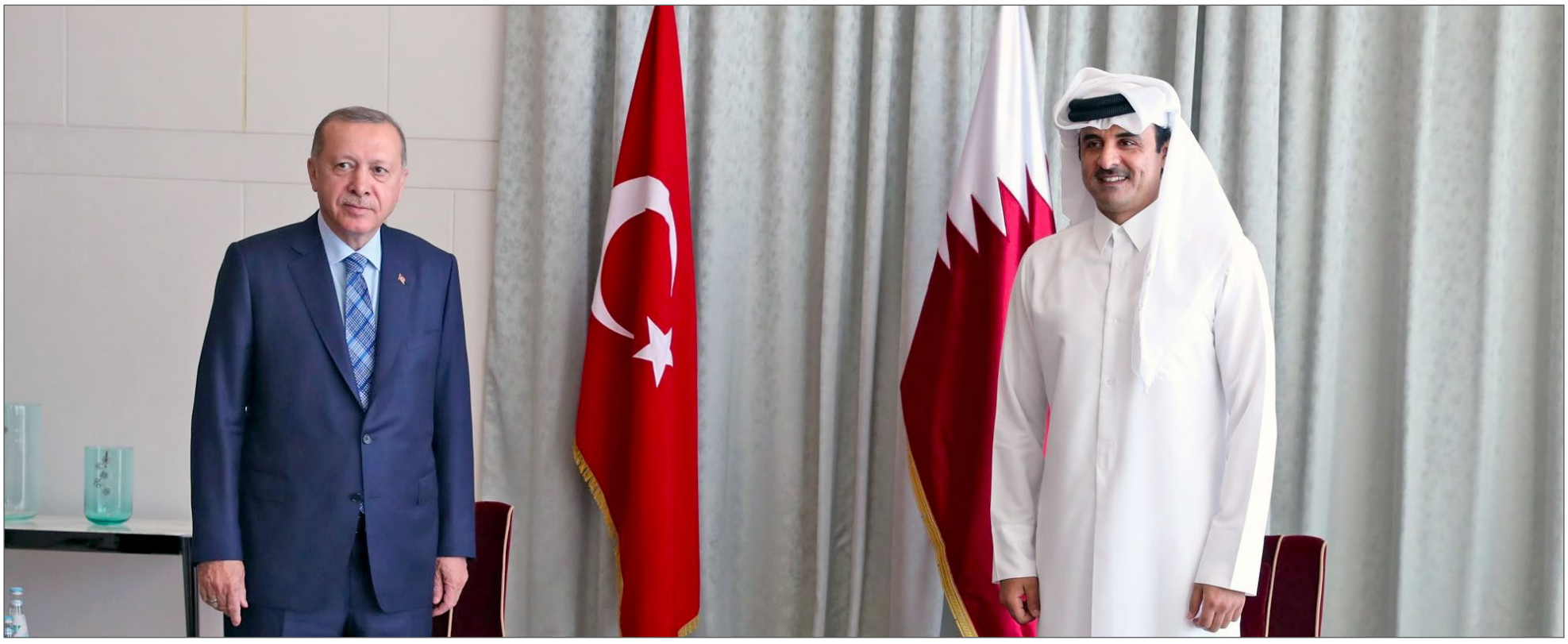

30 يونيو.. الدوحة وأنقرة في معبد الإخوان المتهدّم

رامي شفيق

أنقرة والدوحة، ضد القاهرة، بعدما قامت الأخيرة بوضع تصور مختلف للحفاظ على استقرارها الداخلي، وكذا، الأمن الإقليمي والعربي، مستفيدة من تموضعها المهم في محيطها العربي والدولي، بجانب أهميتها الجيوسياسية، وعليه، دشّنت الدولة المصرية طريقها الصعب نحو الحفاظ على مؤسسات الدولة المصرية، في سبيل إدارتها السياسية للأوضاع المختلفة، وتحت وطأة التعقيدات الأمنية بالإقليم، والتهديدات المستمرة للتنظيمات المسلحة والجماعات المتطرّفة، ما خلق صراعاً حيوياً بين رؤيتين وتحالفين ليس بينهما تطابق إنما صراع وتنافس.

من الصعوبة بمكان، تدقيق النظر فيما بين أحداث 25 كانون الثاني (يناير) العام 2011، و30 حزيران (يونيو) عام 2013 باعتبارها مجرد مسافة زمنية، تفصلها جملة من الأحداث السياسية، دون أن تحدّد بمؤشرات حساسة ودقيقة طبيعة تلك الأحداث المفصلية التي مرت خلال تلك الفترة؛ إذ إنّ بعضها جاء تأسيساً وارتكازاً على وقائع مضت واستقرّت، بينما أضحى ما بعدها نتيجة مباشرة لسياسة المدّ والجزر بين الدولة وتنظيمات الإسلام السياسي، وقد حاولت الأولى، دوماً، الحفاظ على المؤسسات الوطنية من تغوّل تلك التنظيمات والجماعات "الفئوية" و"الطائفية" داخلها، ومن ثم، تطويعها لحساباتها السياسية، المحلية والإقليمية.

ويضاف إلى ذلك، أحداث أخرى جاءت استجابة لرؤى وترتيبات إقليمية ودولية تضغط بوتيرة منتظمة باتجاه الشرق الأوسط، في محاولة لإيجاد نظام جديد، بدت بعض ملامحه في طور التشكل عقب الحرب على العراق، العام 2003، والتي تستحق وصف "بوابة الصراعات على الطاقة والثروة في الشرق الأوسط"، الأمر الذي بات يتضح ويتكشف غموضه، مؤخراً.

وبنفس الدرجة، اتضحت الأدوار الوظيفية التي تؤديها جماعات ودول في سبيل تحقيق ذلك؛ إذ كانت الإستراتيجية القديمة تقوم على أن أتبوّأ قوى "الإسلام المعتدل"، حسبما صنفتها بعض القوى والأنظمة الغربية، القيادة في حزام مصادر ثروات المستقبل، ومنها ما يمكننا النظر إليه من خلال ردة الفعل لقوى إقليمية، قد خاب ظنّها وتوقعها في مخطط جرّ المنطقة لتفتيت تصور الدولة الوطنية، بفضل النزاع الممتد بين جغرافيا ساخنة وبؤر صراع متعددة.

ومن خلال ذلك، يمكننا قراءة مساحة العداء والصراع المتشنج من جانب تلك القوى الإقليمية، ممثّلة في إستراتيجية للمشروع الأردوغاني، وجسراً للعثمانية الجديدة، صوب المنطقتين، العربية والأفريقية.

قراءة التحركات التركيّة في الشرق الأوسط، خلال الأعوام القليلة الماضية، على خريطة المشهد الليبي، والصراع الدائر بين الجيش الوطني الليبي، وميلشيات حكومة الوفاق، المدعومة من أردوغان، بالإضافة إلى انخراطها العسكري في سوريا، والاتصالات الدائرة مع حركة النهضة في تونس، ثم استجابة الخرطوم إبان حكم البشير لتصورات وأوهام أردوغان، لا يمكن فصلها عن التطورات التي لحقت في الداخل التركي وتحول النظام السياسي إلى النمط الرئاسي، مما يظهر أن ذلك كله يتصل ويرتبط على نحو مباشر بتصورات أردوغان لقيادة الشرق الأوسط، من خلال حزب العدالة والتنمية الذي ارتبط نشأته وخروجه نحو العلن بتصورات الولايات المتحدة الامريكية لوضع أنقرة الوظيفي أمام طموحات موسكو، ومحاصرة طهران بعدد من تنظيمات الإسلام السياسي، والتي تقف، عقائدياً وأيدولوجيا، في مقابل المذهب الشيعي.

وبالتبعية، تحقّق عدة أغراض سياسية مباشرة، تتمثل في ترويض طهران، ووضع أنقرة لمجابهة موسكو حول ثروات شرق المتوسط، بالإضافة إلى إحكام قبضتها على مسارات الجغرافيا وسوائل الطاقة نحو أوروبا والعالم، وذلك بناء على تصور متطوّر لحلف بغداد الذي تصادف أن كانت أنقرة رأس الحربة فيه للعب الدور ذاته، ومواجهة القاهرة، خلال خمسينات القرن الماضي.

لم يكن المسار الذي حدّده محمد مرسي، المرشح المحتمل لمنصب رئيس الجمهورية، في انتخابات العام 2012، بعيدة عن المحددات التي طالما اتبعتها جماعة الإخوان المسلمين، باعتبارها تتحرّك دوماً خارج إطار الجماعة الوطنية، وبعيدة عن مسارات مصلحة البلاد ووحدة أهدافها الوطنية والإستراتيجية، داخلياً وإقليمياً ودولياً.

وعلى خلفية ذلك، استجابت الجماعة الأيدولوجية لدورها المستمر تجاه دولة الإيواء والرعاية، سواء الدوحة أو أنقرة، بغض النظر عن مصالح الوطن، فكانت الحليف الرئيس لهما، بينما انخرطت في خصومة مع الرياض وأبوظبي، ومن خلال المنصّات الإعلامية في تركيا وقطر، بثت يومياً ساعات من الأكاذيب والدعاية السياسية التحريضية والمضادة التي تتصور أنّ لها القدرة على حلحلة النظام، ووضع القاهرة دوماً في خانة الهجوم والإدانة، من خلال تركيز آلة الضغط الإعلاميّة.

ورغم الدعم الذي قدّمته أنقرة والدوحة لتنظيم الإخوان المسلمين، وحقيقة اعتبار حزب العدالة والتنمية أحد أذرع تنظيمات الإسلام السياسي، غير أنّ هدف أردوغان الرئيس من ذلك الدعم، يتجاوز منطق الأيديولوجيا، ووحدة العقيدة، والالتزام الحزبي، إنما يتمركز حول المصالح التركية في الشرق الاوسط، وولوج مقعد القيادة الذي يؤهله لتحسين شروط التفاوض وهامش المناورة مع القوى الدولية.

وواقع الحال في مصر، خلال العام 2012، يرجّح منذ اللحظة الأولى لإعلان فوز مرشح الإخوان، محمد مرسي، بمنصب الرئيس، بأنّ الرجل يخط بنفسه مسار نهايته، وأنّ لحظات حكمه ستكون أقصر مما يتوقع الجميع، خاصة، عندما استجاب لنموذج أردوغان وحزب العدالة والتنمية في إطار سياسات حكمه المحلية، وطريقة الحوار مع القوى السياسية، ما أدّى إلى حالة الصدام وانسداد الأفق السياسي خلال حكم الإخوان.

وقد بعث مرسي جملة من الشكوك في نفوس القوى السياسية والمدنية، عندما أقسم يمين الولاء أمام أنصاره في ميدان التحرير، وكأن ثمة تنحية وفصل وعزل للمواطنين على الأساس الحزبي والطائفي، بالمعنى السياسي والاجتماعي، حسبما تتوافق وأدبيات الجماعة الأيدولوجية، بينما ظهر أمامهم في نشوة ساذجة وهو يكشف ملابسه دون واقٍ للرصاص. وهكذا مضت الأمور خلال عام واحد، لتضع عنوان النهاية لحكم الإخوان في مصر، حتى وإن بذلت أنقرة والدوحة أقصى طاقاتها في دعم الجماعة.

عن صور قيصر وليس عن القانون

ريما فليحان

لن أتحدّث عن قانون قيصر وآثاره أو الآراء المتناقضة، بين موافق ومعترض، وبين من يعتقد أنّه قد يكون المسمار الأخير في نعش النظام، وبين من يظنّ أنّه سيكون سبباً إضافيّاً في التضييق على المدنيين في سوريا، فقط، ما سأتحدث عنه هو الصور بحدّ ذاتها، والتي تشكّل وصمة عار على جبين النظام السوري، بل النظام العالمي، فكيف من الممكن أن نعيش في هذا العصر لنشهد مثل هذا الإجرام، وأن يتمكّن أي نظام في العالم من قتل وتعذيب كل هؤلاء البشر، بشكل لا يمكن تصوّره، على مدار نصف قرن، وآخرها ما قام به، في السنوات العشر الماضية، وإن كانت تلك الصور تذكّر، بشكل ما، بصور الضحايا، الذين قضوا في معتقلات النازيين في الحرب العالمية الثانية، وهو فعل أدانه العالم، واتّفق أن لا يتكرر عبر إنشاء هيئة الأمم المتحدة، من أجل الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين، وتكريس حقوق الإنسان.

صور قيصر تجعل هذا النظام متصدّراً، في هذا القرن، معظم دول العالم، بالإجرام وانتهاكات حقوق الإنسان، كما تصدّر الإحصاءات في الفساد، وفي إيصال شعبه إلى أكبر كارثة إنسانيّة في هذا العصر. هذه الصور، أيضاً، تجعل من اليسير للعالم المتذمر من فيضان اللاجئين السوريين، فهم سبب لجوؤهم، ويكفي أن تنظر لصورة واحدة، لتفهم أنّ هؤلاء الناس من المطلوبين للنظام، لا يمكن لهم بأيّ حال من الأحوال أن يبقوا في سوريا، لأنّهم لن يكونوا إلا صورة برقم في ملف قيصر، أو حتّى ما لم يوثّقه قيصر.

صور قيصر، أيضاً، كشفت عمق الاضطراب الأخلاقي لدى بعض الشخصيات، فكيف يمكن لإنسان، مهما كانت جنسيته وموقفه السياسي، أن يقول إنّ تسريب الصور هو المشكلة وهو الموقف اللاأخلاقي، دون أن يتطرّق أصلاً إلى لبّ المشكلة، في وجود هذا الكم من التعذيب والإجرام في سجون النظام، ومن يقول هذا عليه أن يتأمل كثيراً في مقولته تلك وأسبابها وأن يفكر فيما أصاب إنسانيته من عطب، مؤسف حقاً، كيف يمكن، أيضاً، للمعترضين على قانون قيصر، وبغض النظر عمن أصدره، ولماذا أصدره، أن لا تثير لديهم التسمية فضول الاطلاع على ملف قيصر، ولماذا صدر هذا القانون على الأقل؟ وسأقبل حينها منهم كإنسانة أولاً، وكمواطنة ثانياً، أن ينتقدوا أي سياسة بالعالم، بل أن يلعنوها بشرط، أن يدينوا الجريمة الأساس، وهي واقعة قضاء آلاف السوريين تحت التعذيب في سجون النظام، وانتهائهم بمقابر جماعية.

تخيلوا معي، أنّ أماً أو زوجة، أختاً أو أخاً، أو ابنة أو ابناً، ممن يعيشون يومياً حالة من القلق والهلع لمعرفة مصير أحبائهم المعتقلين، وهم يتصفحون آلاف الصور لأجساد ممزقه ووجوه باهتة، وقد علاها رقم، من أجل أن يعرفوا هل ما زال أحباؤهم أحياء أم لا؟، هم حتماً سيصابون بأزمة نفسية حادة مهما كانت نتيجة هذا البحث، سواء وجدوا صورة من يبحثون عنه أم لم يجدوها، لأنّهم سيرون بأمّ أعينهم حجم العذاب الذي تعرّض له هؤلاء الضحايا، حتى قضوا. بصراحة، لا يمكنني استيعاب ذلك، كما لا يمكنني أيضاً استيعاب فكرة أن يشتبه أحد ما غير ذوي العلاقة بالضحايا والمنظمات الحقوقية المختصة بصورة أحد الضحايا، بحيث يربطها باسم لمعتقل، وينشرها على وسائل التواصل الاجتماعي، دون أدنى إدراك لما قد يسببه ذلك من هلع ورعب ومأساة لذوي الضحايا، وما قد يعنيه هذا من توقف البحث عنهم أو المطالبة بهم. وهم قد يكونوا ما زالوا أحياء، وهو ما قد يضعهم في خطر مضاعف، وحدها المنظمات الحقوقية المختصّة وأهل الضحايا أصحاب الحق في نعيهم، وحينها فقط يمكن تداول الخبر المؤسف. يحتاج ذوو الضحايا للحداد بالطريقة التي يرغبون بها، ويحتاجون أيضا للمؤازرة النفسية والقانونية، ولا أعتقد أنّ تداول صورة ذويهم موتى، تتصل بأيّ من تلك المؤازرة المطلوبة، هل بتنا فعلاً جامدي العواطف إلى هذه الدرجة التي نقوم بها بنشر صور الضحايا المعذبين دون أن نرتجف؟، ألا يمكن، مثلاً، عند توثيق الخبر وتأكيد وفاة الضحية نشر الخبر مع صورة للضحية وهو حي؟

لهذه الصور أسماء، ولتلك الأسماء قصة ومسيرة حياة وعوائل ومحبين، ونشر صورهم موتى سيزيد ألم ذويهم عمقاً، أما إن كان نشر الصور من أجل نصرة قضية المعتقلين، فهناك أماكن مناسبة لذلك، الأمم المتحدة مثلاً، الفعاليات الحقوقية الخاصة بذلك الملف، أو أمام الحقوقيين أو المحققين الأمميين، أو الجهات المعنية، أو ضمن تقارير المنظمات الحقوقية، ولكن أن يتم تداولها ببساطة وبكثافة على مواقع التواصل الإلكتروني، أو أن تستخدم في مسلسلات النظام الدرامية، على أنّها ضحية لجريمة إتجار بالبشر بكل صفاقة، فهو أمر لا أستطيع أن أتقبله أو أن أفهمه.

أخيراً، ما قام به قيصر من تسريب للصور، هو كشف للجرائم التي ترتكب بالعتمة، والتي يجب أن تظهر إلى النور، حتماً، ولكن لهذا سياق قانوني وحقوقي صحيح، يجب اتباعه ومتابعته، حتى تتم محاسبة كل مجرمي الحرب من المسؤولين عن تعذيبهم وقتلهم، وهو ما قامت وتقوم به شخصيات حقوقية ونشطاء اليوم، وهو ملف لن يسقط بالتقادم، ولن يغلق، لأنّه يتعلق بجرائم حرب، وسيأتي اليوم الذي ستنشر به بدل صور الضحايا، صور مجرمي الحرب خلف القضبان، في محاكم القضاء العادل والنزيه، وصدّقوني إنّ غداً لناظره قريب.

هل يمكن للحالة التقسيمية أن تعيش في الشرق الأوسط؟

د. كمال اللبواني

كل فرد في أيّ مجتمع إنساني يعيش حالة تنازع بين رغبة الانضمام ورغبة الانعزال عن الجماعة، فالانضمام لأيّ جماعة يلبي الكثير من الاحتياجات، لكنّه بذات الوقت يتطلب الكثير من الالتزامات، من هنا نشأت متلازمة الحق والواجب، الحرية والالتزام. الاجتماع السياسي يتيح تقديم خدمات كبيرة للفرد أو للمجموعات لا يمكن تحقيقها من دونه، وبمقدار تطور ونضوج دور الدولة، بمقدار تزايد هذه المنافع وارتقائها، لكن أيضاً بمقدار تزايد ما يتوجب على المواطن تقديمه، أو التنازل عنه بالمقابل، وعلى حساب دخله وحريته، وكلما كبر حجم وإمكانات الدولة، كلما زادت قدرتها على الانتعاش وتقديم الرفاه، لكن أيضاً تناقصت مساحة الحرية، فالحرية ضمن الدولة هي حرية مقيدة بالكثير من الإكراهات، والدولة الديموقراطية هي أداة ضبط وتنظيم، وليست دولة الحرية المطلقة، كما يظن ، فقط أنت حر في أن تعبر عن رأيك، لكنك لست حرّاً أبداً في دفع الضريبة، ولا في اتباع النظم المعقدة، وهنا تلعب المصالح الاقتصادية الجماعية دورها البارز في السياسة، كأداة جامعة، تعوّض عن نقص الحرية والفردانية، وضعف التمايز في الهوية التي تصبح أداة تفرقة يجب أن تتضاءل لصالح الانتماء للدولة (مواطن).

في دول الشرق الأوسط تنشب الصراعات والحروب بين مكوناتها، بسبب نظمها المستبدة الفاسدة التي تنهبها وتفقرها، فتتحطم دولها واقتصادها، لتطفو النزعات الانقسامية، وتطغى أيديولوجيات الكراهية والحقد، ودعوات الانفصال، كل ذلك يحدث على نطاق واسع، بسبب غياب المنافع الاقتصادية الناجمة عن الاجتماع السياسي والوحدة، فهو اجتماع سياسي أشبه بالاجتماع داخل سجن، وليس مزرعة إنتاج، وهكذا كلما فشلت الدولة في القيام بوظيفتها الاقتصادية، أو تعرّضت للحصار والعقوبات بسبب سياساتها، وكلما ازداد فيها الفقر، كلما فقدت قدرتها على التماسك السياسي، ونمت بداخلها نزعات التقسيم القائمة على الهويات القومية والدينية والطائفية، المدعومة، أحياناً، برغبات دولية بتقاسم النفوذ عليها.

هذا المناخ السائد، حالياً، في ثلاث دول في المنطقة، مناسب للتقسيم _العراق، سورية، لبنان_ لكونها دولاً فاشلة بامتياز، لأنها دول يلعب فيها العامل السياسي دوراً هداماً للمجتمعي والاقتصادي، فيبدو الحل التقسيمي حلاً وحيداً لصراعاتها التي أخذت هذا الشكل الأهلي (الهوية)، مع أنّها أساساً صراعات من أجل الاحتياجات الاقتصادية، ولكون الدول المهيمنة على العالم لا تريد فتح باب تغيير خريطة سايكس بيكو، رسمياً، لذلك تُغطّى تلك النزعات التقسيمية بصيغة الفيدرالية داخل كل دولة، كحل وحيد لفشلها وصراعاتها، تلك النزعات التي لو دققنا في تفاصيلها لوجدناها في النهاية تتحدّث عن دول مستقلة كاملة السيادة، تحت مسمى الفيدرالية، لا يربطها بغيرها أي رابط حقيقي، فكل دعوات الفيدرالية هي في الواقع دعوات للتقسيم.

العراق اليوم منقسم، انفصلت عنه كوردستان العراق، سورية تبدو مقسمة لمناطق نفوذ محروسة بجيوش احتلال، لبنان قسّم سابقاً وسيعود للتقسيم، مع تصاعد أزمته الاقتصادية، بسبب الحصار الذي تتسبب به سياسة حزب الله، وعودة لبنان الكبير لميني لبنان مسيحي منعزل، هو أمر منجز ووشيك الإعلان، كما أنّ انفصال ثلاث دول عن سورية أصبح منجزاً أيضاً، (دولة قسد الأمريكية، دولة الإخوان التركية، دولة العلويين الروسية)، بينما تبقى مساحات واسعة من لبنان وسورية والعراق ساحة صراع وتنازع عربي إيراني، قد يطول قبل أن يحسم بسقوط نظم الدول التي تدير هذا الصراع في عموم المنطقة، كإيران والسعودية وغيرها، ولن تتدخل إسرائيل ولا أمريكا أو روسيا في وقف الصراع العربي الفارسي، الذي صمم لينهي الطرفين بعضهم البعض، خاصة إذا ضمنت إسرائيل أمن حدودها بفرض منطقة عازلة في جنوب سورية، بعمل عسكري استعراضي.

لا يبدو لي في التاريخ القريب أي سيناريو آخر ممكن التطبيق، بالنظر لوهن الدول وعدم رغبتها في دفع تكلفة أي مشروع بناء في المنطقة، وبالنظر لغياب أرضية التفاهم بين الشعوب والمكونات، بعد كل ماجرى من دمار، وما ارتكب من جرائم، والأهم من ذلك، بسبب حالة الاهتراء التي أصابتها، لدرجة يصعب بها إصلاحها أو ترميمها. لكن التكلفة الباهظة لاستمرار هذه الحرب الأهلية الشاملة للمنطقة، هي التي ستدمر دولاً عديدة، ومجتمعات عديدة، وتتسبب بنزوح وهجرات كبيرة، لتصبح هي العامل المضاد لها من داخلها، والدافع نحو تجاوز أسباب الحرب والصراع، كضرورة لاستمرار القدرة على العيش. في الطبيعة هناك توازنات ديناميكية بحيث يلعب ذات العامل دوراً في ظرف، ويلعب دوراً مضاداً عندما يتفاقم هذا الظرف، والمجتمع، ككل، ظاهرة حية تنطبق عليه قوانين الديالكتيك الحركية، وهكذا ستكون الحاجة الاقتصادية هي رافعة الوحدة التي ستلغي الفروقات والتباينات وتقفز فوق الحدود التقسيمية، بسبب الحاجة الماسة للتعاون والتشارك الذي تفرضه وحدة الجغرافيا وتكاملها، ومتطلبات المنافسة العالمية، التي لا تتيح مكاناً للصغير والضعيف، فالحاجة الماسة لسوق قومية كبيرة موحدة لتلبية متطلبات التنمية والمنافسة العالمية، ولجم التبادل اللامتكافئ مع الخارج، ستكون العامل الحاسم الذي يفتح المعابر للسلع والعمال ثم يوحد الاقتصاد والأشكال السياسية، حيث تعود الهوية كانتماء ثانوي بالمقارنة مع المصلحة، التي هي المحدد الأهم والأساس في قيام الدول، في الزمن الرأسمالي الحديث.

كل الطرق ستنتهي بدولة اتحادية إقليمية شرق أوسطية موحدة، إن سارت عبر مسار الحفاظ على خريطة سايكس بيكو، أو عبر مسار تقسيمي ضمنها، فهي الحالة الطبيعية للمنطقة، التي تتناسب مع تكاملها الجغرافي ومع تاريخيها الطويل، بالتعايش المشترك بين القوميات والديانات. الفارق أن نسير مع التاريخ أو بعكسه، وهو بطول الطريق ووعورته، وليس بالنتيجة التي ستفرضها طبيعة العصر وطبيعة المنطقة ومتطلبات العيش والتقدم والرفاه.

الاستقراء الجيوسياسي لمستقبل المنطقة يحتّم الوصول لهذه النتيجة، لكن متاجري الأيديولوجيات الراهنة (القومية والطائفية) والمتعيشين عليها، لا يريدون فتح عقولهم، بسبب تناقض مصالحهم الخاصة مع المصالح العامة لشعوب المنطقة، وسرعان ما يتم إنجاز أي واقع تقسيمي، سرعان ما سينتقل الصراع لداخل كل كيان، لإسقاط تلك الأيديولوجيات والنظم التي تريد العيش على حساب التقدم والازدهار، وتتاجر بالنزعات الضيقة التي تتضاءل وتنمحي في هذا العصر المتّجه للعولمة.